

التخطيط للسيطرة المكانية دراسة حالة عن الضفة الغربية المحتلة

أيمن محمد إسماعيل

أستاذ التخطيط العمراني بقسم الهندسة المعمارية
كلية الهندسة - جامعة الفيوم - مصر

ملخص البحث

جرى العرف على أن من الاهداف السامية للتخطيط بصفة عامة والعمراني بصفة خاصة، هدف الارتقاء بالحياة للمجتمعات البشرية عن طريق تحقيق التوازن المكاني والسكاني (سواء بين الأنشطة أو بين الفئات). وكثيراً ما ارتبط التخطيط في النظم الديمقراطية بقيم المساواة بين الفئات، وفي الاشتراكية ارتبط تحديداً بالعدالة الطبقيّة. بل أن من المخططين الأمريكيين في الستينيات من القرن الماضي من تبنى أيولوجية مجتمعية فشبها أنفسهم بحامي الدفاع عن المقهورين والمهمشين الذين ينبغي النود عنهم وتمثيلهم في وجه آليات السوق وقوى الرأسمالية الفتاكة*.

وقد استخدم وابتكر المخططون آليات وأدوات عديدة لتحقيق أهدافهم، منها تنظيم استعمالات الاراضي وسن قوانين للملكية الخاصة والعامة وتخطيط الطرق وتوحيد نظم التخطيط العمراني وغيرها، التي تهدف في مجملها إلى تحقيق قيمتين أساسيتين وهما الصالح العام والنهوض بالمجتمع. لذا، لم يشع في الأدبيات التخطيطية أن يستخدم التخطيط لقهرة فئة أو السيطرة عليها. كما لم يعرف كثيراً كيف يمكن تطويع نفس الأنظمة والأدوات التخطيطية لخدمة أغراض عنصرية أو فئوية.

ونعرض في هذه الورقة كيف يمكن للتخطيط العمراني أن يتحول من عملية فنية بحتة إلى أداة فصل عنصرية مشبعة سياسياً. لدرجة أن نفس الأدوات التي يستخدمها المخططون المثاليون في تحقيق مفهوم "المصلحة العامة" يمكن أن تستعمل لتحقيق "السيطرة المطلقة" و"السيادة الفئوية" في نفس النطاق العمراني. وسوف نتناول مفهوم وتعريف السيطرة المكانية وأهدافها المزدوجة والأدوات المستخدمة ودورها في تحقيق السيطرة المكانية، وذلك من خلال دراسة حالة لمنطقة الضفة الغربية المحتلة فقط (دون التطرق لقطاع غزة أو القدس) وذلك بسبب مساحتها وتواصلها المكاني مما يسمح بالتحليل الجغرافي.

والهدف لإبراز هذه النوعية من التخطيط سيئ السمعة هو محاولة إيجاد علاقة أو نموذج بين تطويع التخطيط العمراني كأداة جيوسياسية لتكريس السيطرة المكانية على فئة بشرية مستضعفة وبين الأدوات المستخدمة. فعمل في خصوصية التجربة ما يثير القلق من إمكانية عمومية المنهج. وتعتمد المنهجية المستخدمة أيضاً على مقابلة تجربة جنوب إفريقيا العنصرية واستنباط العناصر التخطيطية المستخدمة لفرض السيطرة المكانية. ومن ثم تتبع وضعية الضفة الغربية عسكرياً وأيديولوجياً والرؤية الاستراتيجية لها لدى الصهاينة لتتعرف على رؤيتهم لتشكيلها الفراغي والمكاني على مدى سنوات الاحتلال ثم التطرق إلى الآليات والأدوات المستخدمة في محاولتهم الدؤوبة لفرض السيطرة المكانية حتى مع الحديث عن السلام. وختاماً يطرح هذا البحث نموذج فكري للسيطرة المكانية يبين عناصرها ودور التخطيط في تحقيقها. وقد تم الاعتماد على البيانات من مصادر ثانوية وذلك نظراً لتعقيدات تتبع بيانات أولية.

الكلمات الدالة: السيطرة المكانية، التخطيط العمراني، التخطيط العنصري، أدوات التخطيط، الضفة الغربية المحتلة.

١ المقدمة

الأصل في مصطلح السيطرة المكانية (Spatial Dominance) أنه يندرج تحت نظريات اختيار المواقع في ظروف التنافس التجاري، حيث يعبر عن تفوق موقع ما على بقية المواقع المنافسة من ناحية جذب الرواد أو الزائرين. إلا أن له أيضاً روافد في الجغرافيا السياسية والعسكرية تحت مسميات مختلفة منها التحكم الإقليمي (Territorial Control). أما في التخطيط، فعلى الرغم من وضوح البعد المكاني لأي عمل تخطيطي فليس للمصطلح ظهور أو تعريف واضح. لذا فنعرّف السيطرة المكانية بأنها محاولة لفرض وضع جغرافي يميز فئة قوية على فئة أخرى مستضعفة يضمن للفئة الأقوى التفوق المكاني ويتحكم لأقصى درجة في المقدرات المعيشية للفئة الأضعف. وبهذا التعريف نلاحظ أمرين أولهما أن السيطرة المكانية تحتاج إلى وجود فئتين غير متجانسين يعيشان جنباً إلى جنب في حيز مكاني واحد. والأمر الثاني أن السيطرة المكانية تحتاج إلى آليات تمكنها من التلاعب في هذه المقدرات المعيشية

* من أمثال بول دافيدوف وراينر (١٩٦٣)

لترجح موازين القوة لصالح الفريق الأقوى. ومن هنا يبرز دور التخطيط حينما يقترب كثيراً من مركز صنع القرار ويندمج مع أيولوجيتها السياسية. ولكن نفرق هنا بين التخطيط العمراني المتعمد الذي يرمي للسيطرة المكانية بتعريفها المسبق، وبين الوضع الاقتصادي الطبيعي الذي ينتج عنه تباين في أسعار الأراضي تؤدي إلى حراك اجتماعي يترك للفئة الأفقر الأراضي الرخيصة وغير المرغوب فيها. بهذا نستثنى الجيتوس (ghettos) في الولايات المتحدة التي استوطن بها أقليات ملونة. وبالتالي يتبقى لنا عدد بسيط من الدول أبرزها دولة جنوب إفريقيا وناميبيا في الفترة من ١٩٤٨ إلى ١٩٩٤. ونركز على هذا المثال باعتباره نموذجاً في الفكر التخطيطي العنصري المبني على الفصل المكاني بين الإثنيات والأعراق.

٢ حالات التخطيط للسيطرة المكانية

١/٢ التخطيط في جنوب إفريقيا

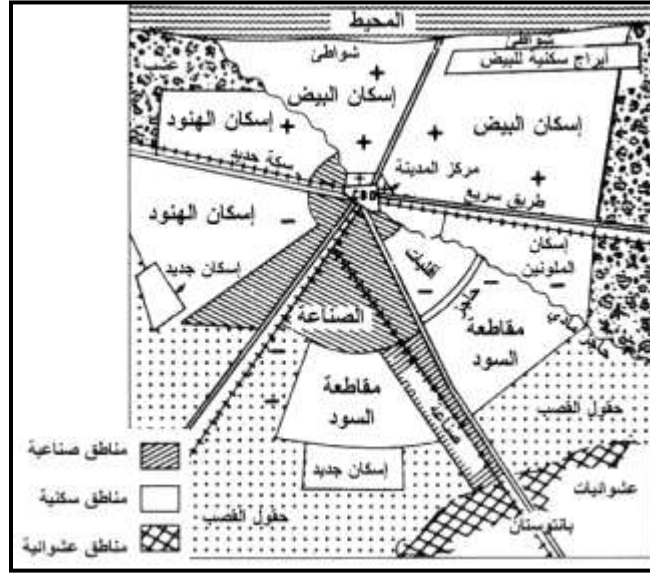
ظهرت التفرقة العنصرية رسمياً في جنوب إفريقيا عام ١٩٤٨، ومعها مجموعة كبيرة من التشريعات لضمان تطبيقها. وامتدت هذه الحالة بالضرورة إلى ناميبيا، وأصبحت التفرقة العنصرية منهاج عمل الدولة [١]. وأخذ مفهوم "التنمية المنفصلة" العنصري إلى غايته، لضمان بقاء توفر العمالة الرخيصة، بينما انشغلت الحكومة بقمع الأفارقة السود، وفرت الرافاهية للأقلية الأوروبية. وظهرت تفاوتات في كل مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية حتى طالت المخططين.

فتذكر لينساي ب ريمنز Lindsay Bremner [٢] أستاذة التخطيط بجامعة جوهانسبرج جنوب إفريقيا أن المخططين والمعماريين في هذه الحقبة كانوا أدوات للدولة ليعكسوا في مخططاتهم الفكر الرسمي السائد. وقد استخدموا لأغراضهم أدوات تسميها لندساي أدوات "التحكم والإذلال". وتمثلت بعض هذه الأدوات في طريقة ترسيم الحدود والحواجز داخل الحيز المكاني الواحد، وتجميع السكان في جيوب وكنوتونات والسماح لهم بالحكم الذاتي، وتهميش نشاطهم الاقتصادي الذاتي وربطه بالعمالة الرخيصة داخل أراضي الأقلية البيضاء. ثم ابتكار العديد من آليات التحكم الإداري ذات الوجهين، وجه لكل فئة: مثل قوانين البناء والتخطيط وأنظمة المرور والتصاريح وغيرها [٣].

وقد انعكس هذا الفكر على مستويين. الأول محلي على مستوى المستقرات والمدن حيث شكل مخططات المدن والمستقرات التي اتبعوها. ويوضح الشكل (١) التخطيط النمطي لإحدى هذه المستقرات. ويقال إن الفكر التخطيطي في جنوب إفريقيا قد تأثر كثيراً برواد التخطيط في القرن التاسع عشر أمثال إنزويه هوارد وروبرت أوين خاصة فيما يتعلق بفصل الأنشطة بالحواجز الخضراء والطرق (المدن الحدائقية) وتطويره ليفصل بين الأعراق. حيث استقر البيض في مناطق متميزة بينما ترك للأعراق الأخرى مناطق غير محببة معزولة عن مناطق البيض بحواجز طبيعية وصناعية تفصلهم عن بعض. ونلاحظ من المخطط كيفية محاصرة السود في المثلث الواقع بين حاجز السكة الحديد والطريق السريع مما يعني صعوبة الامتداد الأفقي في أي من الاتجاهين فلا يبقى لهم سوى الامتداد جهة حقول القصب - مصدر رزقهم، أو القبول بالعشوائيات خارج المدن.

أما على المستوى الثاني وهو الإقليمي فقد عمد المخطط العنصري في جنوب إفريقيا (وفي ناميبيا) إلى عزل السكان الأصليين في كنتونات ومحميات تسمى "بنتوستانس" (Bantustans) أو "الأوطان" وتكون محاصرة من الخارج ومحكومة ذاتياً من قبل الأفارقة، فتزِيل عن المحتل عبء الإدارة وتمكنه في نفس الوقت من التحكم في نموه الجغرافي عن طريق ترسيم حدود له ومحاصرته بطرق التفافية مزودة بنقاط تفتيش وحواجز (شكل ٢) [٣]. وتقول لينساي أن المخطط عمد إلى إعادة إحياء النعرة القبلية لدى السود بتخصيص البنتوستانس لكل قبيلة بمزايا متباينة، فبعضها له صلاحيات محدودة من الحكم الذاتي والآخر له كيان يشبه الدولة بجيش محلي ودبلوماسيين إلخ [٤]. لكن بالطبع الكل يدور في إطار منظومة خدمية للإبقاء على العمالة الرخيصة لدى البيض.*

شكل (١) التخطيط التقليدي لمدن جنوب إفريقيا إبان الحقبة العنصرية



المصدر: لينساي بريمر ٢٠٠٥

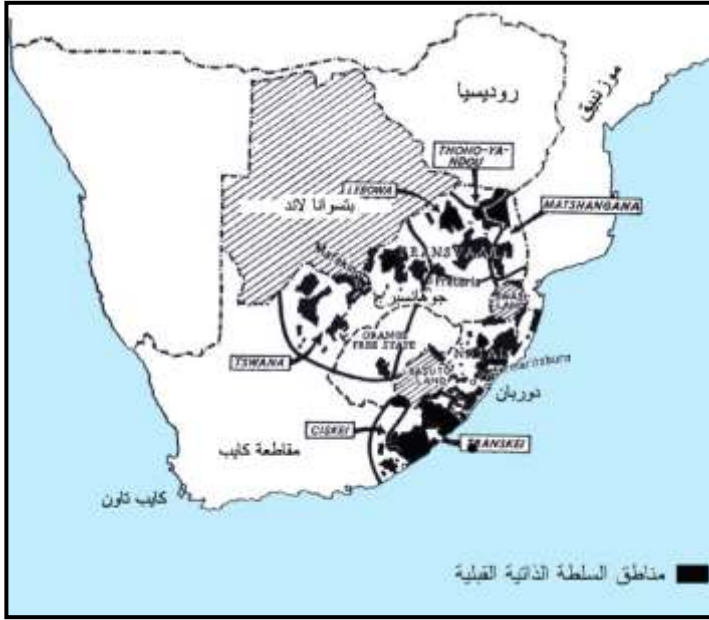
وقد ظهر ذلك جلياً في نمط التوزيع المكاني لهذه المستقرات. فنجد هذه البنتوستانت مبعثرة، مقطعة الأوصال، مقامة على أراضي غير خصبة وبدون موارد تقريباً. أما إدارياً، فكانت تحكم هذه البنتوستانتات مجموعة من التشريعات والقوانين المفصلة لصالح البيض ولكنها أيضاً قابلة للتغيير عند الضرورة ويختار لحكمهم مواطنين سود من ذوي الولاء للبيض.**

*لاحظ الشبه بين هذه السياسة على سبيل المثال وبين التباين في الحالة الاقتصادية والإدارية للضفة الغربية وقطاع غزة حيث تكافى الأولى وتعاقب الثانية.

**على سبيل المثال قضية الحدود، فإذا ما ظهرت مناجم أو موارد اقتصادية جديدة فكان يتم تعديل الحدود لئلا تُضم إلى المناطق البيضاء.

٢/٢ أدوات التخطيط

شكل (٢) التقسيم القبلي لمناطق السود في جنوب إفريقيا



المصدر: لينساي بريمر ٢٠٠٥

المدقق في خلاصة هذه السياسات يلاحظ أولاً أن المخطط تشبع بأيدولوجية عنصرية، وثانياً أنه تم عكسها (سواء عامداً أم لا) في عدة أدوات تخطيطية لفرض واقع سياسي يقهر السود مكانياً واقتصادياً ويضمن تفوق وسيطرة الأقلية البيضاء على المستويين المحلي والإقليمي. ويمكن إيجاز هذه الأدوات فيما يلي [٢]:

- بناء مستقرات جديدة
- تحديد حيز للنمو العمراني
- بوسائل طبيعية وصناعية
- تنظيم استعمالات الأراضي
- صياغة قوانين للتخطيط العمراني لا تستند إلى العدالة والمصلحة العامة
- استخدام الحدود العمرانية (edges) بوضوح للفصل الطبقي
- شق شبكات للطرق لتخدم فئة بعينها.

هذه الأدوات التخطيطية في صورتها المجردة شائعة، وليست مقصورة على تخطيط عنصري أو غيره، ويستخدمها المخطط عادة لإحداث أهداف تنموية واضحة ذات مردود إيجابي واضح على المجتمع. وباستثناء النظريات الماركسية الناقدة لدور التخطيط في النظام الرأسمالي، فلم يرد - حتى فيها - وجود أهداف خفية يسعى من خلالها المخطط لتحقيق السيطرة المكانية. فهل هناك ما يشير إلى أن "إسرائيل" استخدمت نفس هذه الأدوات في فرض واقع يتيح للإسرائيليين تفوق وسيطرة وسياسية استراتيجية على الأرض بينما يحد من قابلية الفلسطينيين؟ وهل يمكن إسقاط حالة جنوب إفريقيا على الأراضي الفلسطينية؟

نرى أن الأمر ذو شقين، أولهما يتعلق بالأهداف المؤسسية للمنظومة التخطيطية ومدى ارتباطها بالأيدولوجية للنخبة الحاكمة والثاني مرتبط بالتطبيق العملي لتلك الأدوات ومدى وقوع الضرر والمنفعة للفئات المعنية بالدراسة. وهذا تحديداً ما سوف نتناوله بالأدلة من خلال التركيز على دراسة حالة التخطيط في الضفة الغربية المحتلة. والسبب في ذلك التركيز ليس اعترافاً بشرعية احتلال باقي الأراضي ولكن للوضعية الخاصة للضفة حتى في شرع الإسرائيليين أنفسهم. فالضفة الغربية تُعد أراضٍ محتلة حتى عند الإسرائيليين فلا تنطبق عليها باقي القوانين الإسرائيلية. إلا أن هذا لا يمنع أن لهم أهدافاً طويلة الأجل فيها. وقد يثار تساؤل عن مدى انطباق حالة جنوب إفريقيا رغم اختلاف بعض الأطر كغياب العدو الخارجي والهجرة من الخارج والتنازع في شرعية الاحتلال. فالإجابة أن هذه المتغيرات حتماً تعظم من الحاجة لفرض سيطرة مكانية فالحالة العدائية بين "إسرائيل" وجيرانها تستوجب أكثر تأمين عازل استراتيجي (buffer) كما يتضح من المخططات الإقليمية وتطوراتها (كما سيرد لاحقاً). وكما لوحظ ذلك في نظرتها لسيناء إبان الاحتلال. أما عامل "الهجرة من الخارج" فهو يرفع من الحاجة لتوفير أراضي للتوطين والتنمية. وعامل "التنازع" يؤدي للإسراع في فرض أمر واقع خشية أن تدور الدائرة.

٣/٢ الضفة الغربية

سقطت الضفة الغربية والقدس في أيدي الإسرائيليين في يونيو عام ١٩٦٧. وتمتد الضفة الغربية بطول ١٣٠ كيلومتراً من الشمال إلى الجنوب، وحوالي ٥٠ كيلومتراً من الشرق إلى الغرب، وتبلغ مساحتها الأرضية ٥٦٤٠ كم^٢ لا تتضمن ٢٢٠ كم^٢ من مياه البحر الميت والقدس. وتتمثل حدودها الشمالية والغربية والجنوبية في الخط الأخضر (خط الهدنة لعام ١٩٤٩). أما حدودها الشرقية فتتمثل في نهر الأردن الذي يصب في البحر الميت، وبعده المملكة الأردنية. ويمكن تقسيم الضفة الغربية -لغرض التحليل لا أكثر- إلى أربعة مناطق (شكل ٣). ثلاثة منها شرائح طولية تمتد من الشمال إلى الجنوب، والرابعة منطقة القدس. فالشريط الشرقي يتضمن منطقة وادي الأردن وشواطئ البحر الميت، بالإضافة إلى سلسلة المنحدرات الجبلية الشرقية التي تشطر كامل الضفة الغربية من الشمال إلى الجنوب. وتحتوي على موارد مائية وأرضية هامة. والشريط الجبلي يضم المنطقة المرتكزة على والمجاورة لقمم السلسلة الجبلية. هذه المنطقة معروفة كذلك بخط حد المياه وبها أكبر طريق (رقم ٦٠) الذي يربط العديد من المستوطنات الإسرائيلية. أما منطقة شريط التلال الغربية فتتضمن المنحدرات الغربية للسلسلة الجبلية، وتمتد إلى الخط الأخضر غرباً. ونظراً لقربه من المدن الكبرى داخل الخط الأخضر ففيه يستوطن أكبر عدد من اليهود (من بعد منطقة القدس). أما منطقة القدس فتتمتد في نصف قطر عريض حول القدس الغربية ولخصائصها الفريدة تستدعي اهتماماً خاصاً ليس مجاله هذا البحث.

شكل (٣) خريطة الضفة الغربية



المصدر: المؤلف

وقد بلغ عدد السكان الفلسطينيين في الضفة عام ٢٠١٠ حوالي مليوني نسمة [14]، يتركز ٩٧% منهم في المدن والقرى في غرب ووسط الضفة. وتتمثل أكبر المدن في الفئة الحجمية الأولى في القدس الشرقية، ونابلس والخليل، وفي الفئة الثانية رام الله/البيرة وقلالا وبيت لحم وبيت جالا وبيت ساحور. وتشمل المدن الكبيرة الأخرى طولكرم وقلقيلية (الخط الأخضر) وجنين في الشمال. وبقية السكان يعيشون في حوالي ٤٥٠ قرية شديدة التقارب (المسافة بين مراكز القرى لا تزيد عن ٣,٥ كلم في المتوسط). هذا وتنمو معظم القرى نمواً سريعاً في عدد السكان في السنوات الأخيرة، ويزيد الفلسطينيون سنوياً بمعدلات نمو عالية جداً تصل إلى ٣,٥% سنوياً. مما يعني أنه حتى لو انخفض هذا المعدل ولم

يدخل فيهم 'العائدون من الشتات' الفلسطيني، فيتوقع ان يزيد عدد السكان بمقدار الثلث في غضون ١٠ سنوات. لذا فإن التكدس السكاني في القرى وفي مخيمات اللاجئين وفي المدن مرتفع جداً.

وفي الوقت الذي زادت فيه أعداد الفلسطينيين منذ الاحتلال بحوالي سبعة أضعاف، إلا أن الأراضي المتاحة لهم للبناء والتوسع بقيت تقريباً كما هي [٤]. بل وعلى النقيض، فقد انتزع الإسرائيليون حوالي ٦٠% من أراضي الضفة ليستوطن عليها عدد لا يزيد عن ربع السكان الفلسطينيين ويحجزوها لنموهم "الطبيعي" والذي في الأساس لا تتجاوز نسبته ٢% على أقصى تقدير. وعليه فإن كل مستوطن إسرائيلي يأخذ (من حيث المساحة) مكان ٤٠ فلسطيني اليوم، وسوف يأخذ مكان ٦٤ فلسطيني بعد ١٥ عاماً.

هذا الوضع الظالم لم يكن فقط وليد سلطة احتلال قهري. ولكن المثير أنه وضع تأصل تخطيطياً وتشريعياً وإدارياً على مر السنوات حتى بات وكأنه وضع شرعي وقانوني بل وبديهي يصعب مناقضته، حتى أن المسؤولين يكادون يعتبرونه من المسلمات غير القابلة للنقاش وعلى الفلسطينيين أن يعدلوا من طريقة فكرهم. فوزير الداخلية الإسرائيلي مثلاً Abraham Poraz يرى أن المشكلة أصلاً باتت في العرب: "يجب أن نبدأ بتعليم وتوعية الجمهور العربي (الفلسطيني) بالبناء المرتفع. نحن نعيش بشكل مباشر في بلد صغير ومزدحم. وأنا أراهم في البلدان العربية الأخرى يبنون مباني عالية، فليس هناك وجوب لأن يسكن كل عربي في فيلا" * بينما المستشار القانوني للعقيد Shlomo Politus يصرح بأنه عملياً، هذه لم تعد قضية. لن يكون هناك المزيد من رخص البناء للفلسطينيين". *

ومن هذا المدخل يثير التساؤل حول كيفية تحول وضع مكاني غير متزن بوضوح ويناقض كافة الأسس التخطيطية المعروفة إلى حالة تبدو مستقرة ولها مراكز تخطيطية.

٣ تطور التخطيط في الضفة الغربية

تعكس الخريطة الحالية للضفة الغربية التحول الجذري الذي حدث للمنطقة نتيجة لأربعين سنة من الاحتلال الإسرائيلي. وقد نتج هذا التحول عن خلاصة العديد من الخطط الاستيطانية الإقليمية والمحلية المدعومة بعشرات التشريعات واللوائح التي تجيز وتذلل بطريقة منظمة عملية تقسيم الضفة الغربية لمناطق بها عشرات المستوطنات الصغيرة المبنية على مساحات هائلة ومتصلة بعضها البعض و"بإسرائيل"، بواسطة شبكة معقدة من الطرق، تعزل وتحاصر المناطق الفلسطينية. ورغم أن الوضع لم يكن قطعاً وليد ليلة وضحاها، ولا نتيجة لأمر عسكري مباشر إلا أنه بالفعل تم استخدام تدريجي لأدوات تخطيطية شائعة لإعادة رسم خريطة للمنطقة يبدو من خلالها صورة يصعب ألا عكسها (ما قبل الاحتلال)، وثانياً وفي نفس الوقت وكأنها نتاج لفكر تخطيطي منطقي يفرض على الأقل احترامه.

بداية – وعلى عكس ما هو متداول عربياً - لم تكن الضفة الغربية ضمن حدود المخططات الأولية لمؤسسي الدولة. حتى أن (بن جوريون) كان أكثر من راضٍ بنتيجة حرب ١٩٤٨ التي ضمنت "إسرائيل" مساحة أكبر من حدود قرار التقسيم. ثم كانت حرب عام ١٩٦٧ ووجد الإسرائيليون أنفسهم أمام غنيمته لم يعدوا لها. فإثناء الشهور التي تلت الحرب لم تكن لدى الحكومة الإسرائيلية أي سياسة واضحة بخصوص المستوطنات في الضفة الغربية. وكان الرأي الأولي لأغلب أعضاء الحكومة أن تستخدم هذه الأرض كورقة مساومة في المفاوضات المستقبلية. ووفقاً لذلك، فقد عارضوا أية خطط لتأسيس مستوطنات في هذه المنطقة. ولكن سرعان ما تلاشى هذا الرأي تحت وطأة الضغوط التي مورست من مختلف مجموعات الضغط الدينية والسياسية وأصحاب المصالح، حتى أنشأت Kfar Etzion - أول مستوطنة "إسرائيلية" في الضفة الغربية في سبتمبر ١٩٦٧.

وقد ساعد التطرف الديني في تنامي نفوذ أصحاب هذا الرأي في استغلال الضفة المحتلة في الاستيطان. فقد فُسر نصر "إسرائيل" في حرب ١٩٦٧ لدى بعض الدوائر اليمينية بصورة دينية على أنه "بداية الخلاص" الموعود به في التلمود ويُؤفر فرصة لتحقيق وعد "إسرائيل الكبرى". ثم تكونت في عام ١٩٧٤ جماعة "كتلة المؤمنين" تحت القيادة الروحية

* وزير الداخلية الإسرائيلي Abraham Poraz في ٢١ يناير ٢٠٠٤ نقلاً عن المصدر السابق. طبعاً على الفلسطينيين أن يعيشوا كأشقائهم في عتاش وعشوائيات وعلى اليهود القادمين من أوروبا أن يعيشوا في منتجعات كما هو واضح من النمط العمراني للمستوطنات!

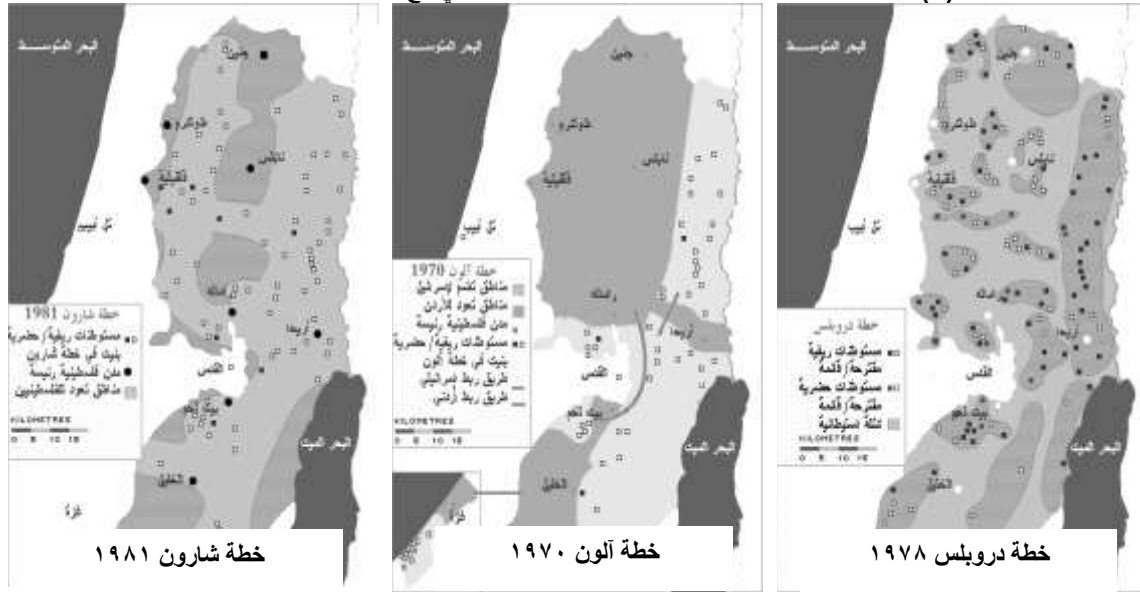
** المستشار القانوني للعقيد Shlomo Politus حول المنطقة C متحدثاً للجنة القانون والعدالة في البرلمان الإسرائيلي في ١٣ يوليو ٢٠٠٣. نقلاً عن منظمة العفو الدولية ٢٠٠٤

للخبر يهودا كوك. وكان الهدف الفوري للحركة أن تُجبر الحكومة على تأسيس مستوطنات منتشرة على قدر الإمكان على أكبر جزء من الضفة:

"إن سيطرتنا على المنطقة لا يعتمد فقط على عدد السكان ولكن أيضاً على مساحة المنطقة التي يُمارس فيها هذا الحجم السكاني بصماته وتأثيره." [٥]

ونلاحظ من هذا هدفين أساسيين للسيطرة المكانية وهما الكمي والنوعي المتمثلين في تعظيم عدد اليهود المستوطنين (الموالين أيولوجياً للفكر الصهيوني) وبسطهم على أكبر مساحة ممكنة في مواقع استراتيجية. قد نتج عن هذا التصور وضع عدة خطط (يصعب تسميتها تنموية) موضحة في شكل (٤) يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

شكل (٤) خطط ألون ودروبلس وشارون وللتعامل الاستراتيجي مع مستوطنات الضفة الغربية



المصدر: جيفوري أرونسون ١٩٨٧

١/٣ خطة ألون ١٩٧٠

كان الهدف الأولي لخطة ألون إعادة رسم حدود دولة "إسرائيل" لنتضمن الضفة الغربية أو "وادي الأردن وصحراء يهودا" كما أطلقوا عليها. الأمر الذي -في رأيه- كان ضرورياً لضمان أمن "إسرائيل". فدعت الخطة إلى محور من المستوطنات الإسرائيلية الحدودية في أقصى شرق الدولة يضمن "حضور يهودي موثر" ويشكل خطوة تمهيدية لضم هذه المناطق رسمياً. كما أوصت خطة ألون أيضاً بأنه -بقدر الإمكان- يجب تفادي إلحاق المناطق السكانية الفلسطينية الكثيفة كما في شكل (٤).

وقد تعددت صياغات هذه الخطة عدة مرات. وبالرغم من أنها لم تعتمد رسمياً، إلا أنها وفرت قاعدة لتخطيط العديد من المستوطنات التي أسست في الضفة الغربية حتى عام ١٩٨٨.

وبوصول الليكود إلى السلطة في ١٩٧٧، كان هناك حوالي ثلاثين مستوطنة يسكنها ٤٥٠٠ "إسرائيلي" في الضفة الغربية (ماعدا القدس الشرقية). أغلب هذه المستوطنات أسست في المناطق التي حددتها خطة ألون للإلحاق "بإسرائيل"، والباقي أسستها "كتلة المؤمنين" خارج هذه المناطق. وقد تم تجاهل خطة ألون أثناء حكومات الليكود (١٩٧٧-١٩٨٤)، حيث ركزت الجهود في أجزاء أخرى من الضفة الغربية. ثم عادت خطة ألون مرة أخرى لتشكّل

جزء من السياسة الرسمية تحت حكومة الوحدة الوطنية برئاسة شمعون بيريز وإسحاق شامير (١٩٨٤-١٩٨٨) لتحقيق هدف (خطة المائة الألف)*.

٢/٣ خطة دروبلس ١٩٧٨

تمخض مجيء حكومة الليكود في عام ١٩٧٧ إلى تبني الحكومة لخطة جديدة للاستيطان في الضفة الغربية كان المخطط الرئيس لها "متناهو دروبلس" رئيس شعبة المستوطنات بالمنظمة الصهيونية العالمية [١]. وقد تناغمت هذه الخطة بشكل واضح مع تطلعات حركة جوش إيمونيم من حيث الانتشار. فقد عكست هذه الخطة انحسار المخاوف الخارجية والتركيز على العامل الديموجرافي الفلسطيني وما يمثله من تهديد للعمق الداخلي. فعمدت إلى رسم مجموعة من الكتل الاستيطانية الإسرائيلية على أعلى قمم التلال الغربية للضفة المطلّة على المدن الفلسطينية الكبرى، تهيمن عليها استراتيجياً وتطوقها. وكان الفكر السائد لها أن أي غياب مكاني "إسرائيلي" في مناطق النمو الفلسطيني يعني ترك فراغ حيوي لنمو الفلسطينيين يعيق السيطرة الإسرائيلية المطلقة المستقبلية لهذه المناطق كما في شكل (٤).

"إنّ الحضور المدني للجاليات اليهودية حيوي لأمن الدولة [...] لا ينبغي أن يكون هناك أدنى شكّ بخصوص نيتنا الاحتفاظ بمناطق يهودا والسامرة إلى الأبد [...] وإن أفضل طريق والأكثر فاعلية لإزالة أية ذرة شكّ بخصوص هذه النية هو الاستيطان السريع في هذه المناطق." [٢]

٣/٣ خطة شارون ١٩٨١

كان أرييل شارون - وزير الزراعة آنذاك - متأثراً بتجربته الشخصية في اختراق الدفاعات الخفية (كالغرة في عام ١٩٧٣) وبالتالي كان مناقضاً لخطة ألون التي تركز على حماية الحدود بالمستوطنات. فقام بوضع خطة حملت اسمه. وطبقاً لمفهومه العسكري فإنه يستحيل الدفاع عن خط، إذ بمجرد اختراقه من أي نقطة يصبح بلا فائدة. ويدل على هذا بما حدث لجميع الخطوط الدفاعية في العالم وآخرها خط بارليف. أما حله فكان يعتمد على زرع عمق الضفة الغربية بمستوطنات اختيرت مواقعها بعناية وترتبط ببعضها البعض بشبكة من الطرق السريعة لتسهيل الحركة بينها وبين عمق "إسرائيل" (أي أرضي عام ١٩٤٨). وتمثلت المعايير في اختيار موقع المستوطنة وتشكيلها، بحيث تحتل القمم وتطل على التجمعات السكانية الفلسطينية وتتجه لتكشف أي حركة على الطرق من موقعها الإطلالي الكاشف.

والمتمعن في خريطة شارون، يلاحظ أنها تأخذ شكل حرف (H). فلا يبقى سوى عدد صغير من الجيوب الفلسطينية التي لم يعيقه عن ضمها سوى كثافة الفلسطينيين بها. فمثله مثل ألون ودروبلس، من جهة السيطرة والحصار كما في شكل (٤). هذه الخطة والتي وإن لم تلزم الحكومة، ألزمت وزارته وبالتالي كان لها تأثير على أرض الواقع. وتنبع قوة الوزارة التنفيذية من سيطرتها على إدارة الأراضي الإسرائيلية والتي تسمى "أراض الدولة". ولذا فقد تركّزت الجهود على تأسيس المستوطنات على المنحدرات الغربية لسلسلة الجبال المركزية للضفة الغربية. وقد عكست هذه الجهود قناعة شارون بأهمية منع خلق كيان فلسطيني متصل على جانبي الخط الأخضر، يؤدي في نهاية المطاف إلى اتصال منطقة غرب جنين ونابلس، وشمال رام الله، بالجاليات الفلسطينية ضمن حدود ١٩٤٨ مثل أم الفحم وكفر قاسم.

[٣]

والمشترك من تحليل هذه الخطط الثلاث على اختلافها يلاحظ وضوح العزم على تحقيق ما يلي:

- تأمين الجانب الشرقي "الدولة" كهدف استراتيجي باستزراع غابات سكانية من المستعمرات اليهودية.
- تفتيت وعزل وتقويض التجمعات السكانية الفلسطينية بشتى الطرق والمسميات لوأد أي أمل في قيام كتلة عمرانية متجانسة يمكن أن تشكل نواه دولة مستقبلية.
- قطع الطريق أمام أي تواصل بين عمران الفلسطينيين في أراضي ١٩٤٨ و١٩٦٧.
- السيطرة على مصادر المياه

* خطة أعدتها وزارة الزراعة والمنظمة الصهيونية العالمية في بداية عام ١٩٨٣ عام للمستوطنات في الضفة الغربية تتطلع لجذب ٨٠,٠٠٠ مواطن إسرائيلي بحلول العام ١٩٨٦، ليصل عدد السكان اليهود (ماعدا القدس الشرقية) إلى ١,٠٠٠,٠٠٠.

** انظر كتابات إيال وايزمان (Eyal Weizman) في هذا الصدد والتي يطلق عليها "سياسة الرأسيات" (politics of verticality)

- السيطرة الاقتصادية على الفلسطينيين جعلهم تابع مهمشة في دورة الاقتصاد الإسرائيلي يعتمدون على المحتل في كل مراحل الكسب بدءاً من منافذ التسويق وحتى في مجرد التصريح اليومي بتنقلهم من مقر سكنهم إلى مقر رزقهم.
- محاصرة القدس الشرقية تماماً

وفي المقابل تسعى تلك الخطط على الجانب الإسرائيلي إلى:

١. ربط مناطق المستعمرات جيداً سواء بعضها ببعض أو بأراضي ١٩٤٨ بغض النظر عن التكلفة أو الجدوى الاقتصادية.
٢. ضمان تواصل أكبر كتلة عمرانية استيطانية ممكنة.
٣. ربط المستوطنات بمقار العمالة بأقصر وأسرع وأمن شبكة طرق.
٤. محاصرة مصادر المياه والثروات الطبيعية.

٤/٣ تلاحم التخطيط مع الأيدولوجية السياسية الإسرائيلية

تتجلى أولى حلقات تفسير هذه الخطط من خلال ملاحظة إقحام التخطيط في عملية السيطرة المكانية منذ حالة جنوب إفريقيا ومروراً بحالة الضفة الغربية. وهو ما نفسره بتلاحم التخطيط مع الأيدولوجية السياسية وقربه من مركز صناعة القرار. وفي هذا الإطار يقول (Sharon Rotbard) أن "العمارة والتخطيط في إسرائيل" ما هما إلا استمراراً للحرب لكن من خلال وسائل أخرى "بل أنه يزيد على ذلك فيقول" أن كل عمل معماري في "إسرائيل" هو في حد ذاته عمل صهيوني".^[٨] فقد حدث تزاوج بين النظرية الفكرية التخطيطية والسياسية في "إسرائيل" منذ نشأتها. واحتل التخطيط مكانة في عقل مؤسسي الدولة بدءاً من هرتزل وحتى شارون.* فقسم التخطيط بدأ كجزء من وزارة العمل والبناء ثم سرعان ما صار تابعاً لمكتب رئيس الوزراء مباشرة في حكومة بن جوريون. وكان ومن فرط اقتناعه واهتمامه بالتخطيط أن خصص ١٢ ساعة أسبوعياً للاجتماع بلجنة التخطيط (مقارنة ب ١١ ساعة كان يخصصها للجنة الأمن القومي). ويرى (Zvi Efrat) أن هذه التبعية استمرت بصور مختلفة ليست مباشرة عهد بن جوريون -ولكنها عادت مرة أخرى في عهد شارون حتى أنه أوشك على إعادة تفعيل قسم التخطيط التابع لرئيس الوزراء قبل دخوله في الغيبوبة.

ومن المعروف أن مع أرييل شارون كان هناك شخص آخر يدعى أريه شارون يعمل مخططاً عمرانياً، خريج مدرسة الباهواوس الألمانية عام ١٩٢٨. ورأس أول فريق عمل قام بوضع الخطة المكانية الوطنية "إسرائيل". وكانت القضية التخطيطية الأساسية عندئذ هي كيفية تحريك جموع المستوطنين الوافدين بعيداً عن المدن الثلاث الرئيسية لمليء الفراغ المكاني الناتج عن نزوح السكان العرب وتأكيد التواجد اليهودي على كافة الأراضي المحتلة حديثاً. وكان يرى أن إسرائيل كلها هي مخطط عام *master planned community* ^[19]. وقد تأثر شارون كثيراً بعدة أفكار منها نجاح النموذج الستاليني في روسيا مما دفعه للاقتناع بأهمية التركيز على التنمية الريفية والتجمعات متوسطة الحجم. ورغم بديهية هذا المخطط وبساطته فإنه، من فرط انتشاره وحاجة التنفيذيين الإسرائيليين لأي إطار عمل، قد أصبح المسودة التي بنيت عليه معظم التنمية في "إسرائيل" حتى وقت قريب.

والحقيقة أن بعضاً من المخططين المنصفين الإسرائيليين قد نقد إقحام التخطيط العمراني ودوره على خلفية أيدولوجية صهيونية. منهم على سبيل المثال (Yiftachel) الذي يرى أن المخططات والسياسات العمرانية أصبحت كثيراً ما تناقض الدور الشائع والمثالي لها من دفع عجلة التنمية مع مراعاة المساواة والعدل والمصلحة العامة^[٩]. و (Zvi Efrat) الذي يرى أن التخطيط في "إسرائيل" كان منذ نشأة الدولة معملاً تجريبياً نتج عنها تشوهات أدت إلى ظهور فكر الضواحي المتمثل في الاستيطان في الضفة الغربية. ومنهم (Weizman)، حيث فضح الدور الذي يلعبه التخطيط، إذ يعرض كيف تحول التخطيط إلى أداة سياسية في أيدي الدولة العبرية تنفذ من خلاله مخططاتها التوسعية. فيعرض مع Segal في كتابهما كيف أن الاستخدام الاستراتيجي للمكان بأبعاده الثلاثة أداة للسيطرة تستخدمها "إسرائيل" ببراعة من خلال التخطيط^[١٠]. إلا أن أهم من ناقش هذه القضية كان (Oren Yiftachel) الذي يرى أن

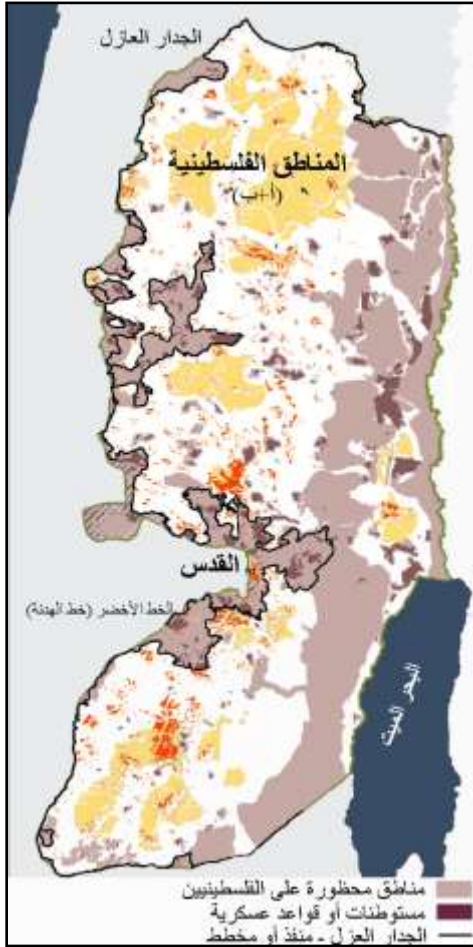
* بصرح هرتزل في كتابه "الدولة العبرية" بأن "كل شيء يجب أن يعد له مقدماً. وفي تفصيل الخطة يجب أن يشارك في وضعها أبرز العقول وفي كل مجالات العلوم الاجتماعية والطبيعية والتقنية - وينبغي توظيف كل الاختراعات والتقنيات الموجودة. وحتى تلك التي لم توجد بعد. وذلك حتى يمكن احتلال الأرض وبناء الدولة"

السيطرة قد أصبحت هدفاً وجزءاً أساسياً من حركة بناء الدولة منذ نشأتها، حيث لعبت عملية تطوير المناطق الحدودية دوراً حيوياً في خلق 'حدود داخلية آمنة' من خلال أربعة عناصر هي إضعاف مصادره الحيوية وتحجيم نموه السكاني، وتطويره بالمستوطنات اليهودية والتلاعب بحدوده التخطيطية والإدارية^[١١]

ومن هذه العناصر يمكن قراءة أهم الأهداف المرجوة من السعي لتحقيق السيطرة المكانية باستخدام التخطيط.

٤ الأدوات التخطيطية المستخدمة في الضفة الغربية المحتلة

شكل (٥) خريطة الضفة الغربية بعد ٤٥ سنة من الاحتلال



قبل استعراض تلك الأدوات ينبغي قراءة انعكاسات آخر وضع تفاوضي بين الفلسطينيين والإسرائيليين على خريطة الضفة، ألا وهو اتفاقية أوسلو المبرمة عام ١٩٩٤. رغم أن تلك الاتفاقية قد تم تجاوزها فعلياً منذ اجتياح شارون لكافة الأراضي الفلسطينية بعد انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠، إلا أنها مازالت تبلور بصورة تخطيطية الصراع بين الطموحات الفلسطينية وواقع المشروع الصهيوني في الضفة على الأرض.

باختصار، فقد قسّمت اتفاقيات أوسلو الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق: مناطق A و B و C. وأعطيت السلطة الوطنية الفلسطينية مسؤولية الشؤون المدنية (كالصحة والتعليم ورخص البناء) في المناطق A و B التي تغطي فقط ٤١% من أراضي الضفة الغربية (و تحتوي على ٩٧,٦% من السكان الفلسطينيين)، بينما احتفظت "إسرائيل" بمسؤولية الشؤون المدنية والأمن في المنطقة C (مما يعني فعلياً استمرار احتلالها)، والتي تغطي ٥٩% من الضفة الغربية وتضم أغلب الأرض الفلسطينية الخالية من السكان كما تضم المستوطنات الإسرائيلية والطرق الرئيسية. ومناطق A و B ليست متاخمة ولا متصلة ولكنها ممرّقة إلى حوالي ٢٢٧ جيب منفصل كلّ محاط بالمنطقة C، تحت سيطرة وسلطة الجيش الإسرائيلي (شكل ٥).

ففي واقع الأمر أن الأدوات التخطيطية الإسرائيلية ما زالت مستخدمة في أكثر مناطق الضفة. والأطر الموضوعية لها تطبق على الفلسطينيين والإسرائيليين ولكن ليس على حد سواء. ونستعرض هنا على وجه المقارنة تلك الأدوات المستخلصة من حالة دولة جنوب إفريقيا وتستخدم أيضاً في الضفة الغربية المحتلة.

١/٤ الأدوات العمرانية

١/١/٤ المستقرات العمرانية الجديدة (المستوطنات)

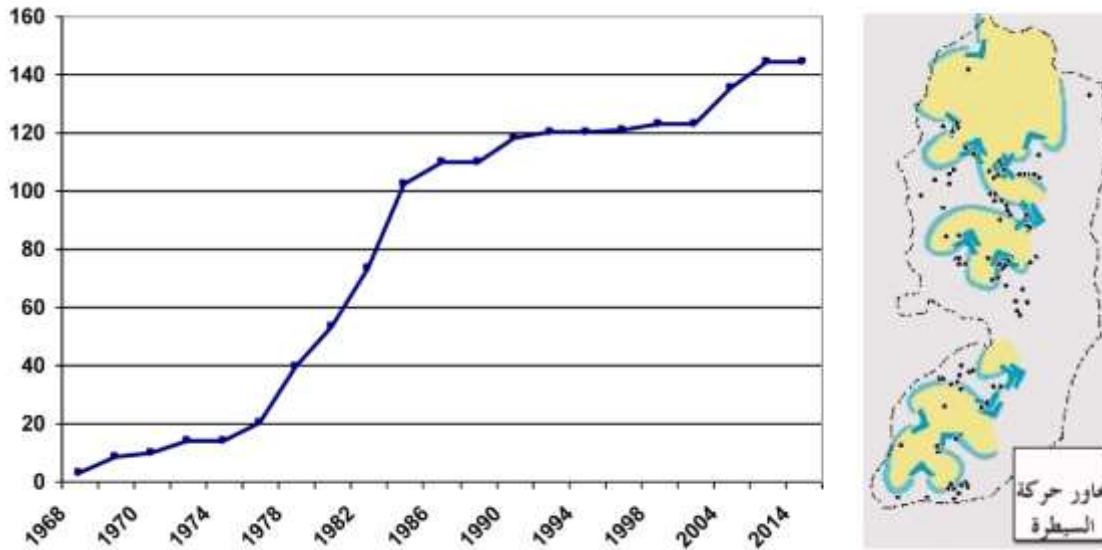
تمثل حالة المستوطنات الإسرائيلية نموذجاً فريداً من نماذج المستقرات العمرانية الجديدة. فهي تجمع بين العشوائية والحرفية، وتعكس أنماطاً من الأيدولوجية تتأرجح بين الاشتراكية والرأسمالية. ومصممه لتخدم أغراضاً أغلبها سياسي وعسكري. فهي حرفية لأن بعضها يخطط رسمياً من قبل الدولة وطبقاً لمخططات إقليمية ومحلية محكمة ويقول عليها

أبرع المخططين اليهود. وعشوائية لأن بعضها يؤسس خلسة من قبل المستوطنين -ثم يعترف بها لاحقاً في مساومات الانتخابات السياسية. وتعكس نمطاً اشتراكياً لأن كثير منها صمم على أرضية فكرية زراعية تعاونية (كالكيوتز) والآخر على فكرة الضواحي الأمريكية (suburbia). وتصميماتها مدنية على أحدث الطرز وعسكرية ليؤمن تصميمها أقصى حماية وتغطية لوحدها بعضها البعض. ويعرف من مبادئ تخطيط التجمعات العمرانية الجديدة أنها تستند إما لجدوى اقتصادية أو لاستيعاب حاجة ديموجرافية. أما في الحالة الإسرائيلية فكان الهدف الأساسي لها سياسي كما يؤكد (Weizman) و(Yiftachel) و(Kallus و Yone) وغيرهم. وقد لعبت المستعمرات الإسرائيلية دوراً أساسياً في منظومة السيطرة المكانية منذ عام ١٩٦٧، كما استعرضنا من الخطط الثلاث الموضوعية. ففي خطة ألون مثلاً كانت تهدف لتأمين الحدود الشرقية وبسط التواجد اليهودي على أكبر قدر من الأرض. وبزوال التهديد الخارجي، تحول التركيز على تطوير وتحجيم النمو العمراني الفلسطيني. ثم مع بزوغ مخاطر التمرد الفلسطيني الداخلي (الانتفاضات والعمليات التفجيرية)، استخدمت المستوطنات لمراقبة التجمعات الفلسطينية وكنقاط تموين وإمداد للجيش في قمع ومحاصرة واحتلال المدن الفلسطينية.

وتفصيل مسألة المستوطنات يتم من خلال ثلاثة محاور وهي كمية ونوعية ومكانية.

من ناحية الكم، فقد اقيم منذ عام ١٩٦٧ وحتى عام ٢٠١٤ حوالي ١٤٤ مستوطنة رسمية "إسرائيل" في أراضي الضفة الغربية (بما فيها القدس الشرقية). وتسمى "رسمية" لأن وزارة الداخلية الإسرائيلية قد صرحت بها. إلا أن هناك أكثر من مائة مما يطلق عليه "البؤر الاستيطانية" والتي تعد غير رسمية [17]. هذا على الرغم بأن عدد من هذه "البؤر" يعتبر مستوطنات كاملة بكل معنى الكلمة شكل (٦).

شكل (٦) تطور عدد المستوطنات في الضفة الغربية منذ عام ١٩٦٨ حتى ٢٠١٤ ومحاور نموها



المصدر: وزارة العمل الفلسطينية ٢٠١٤

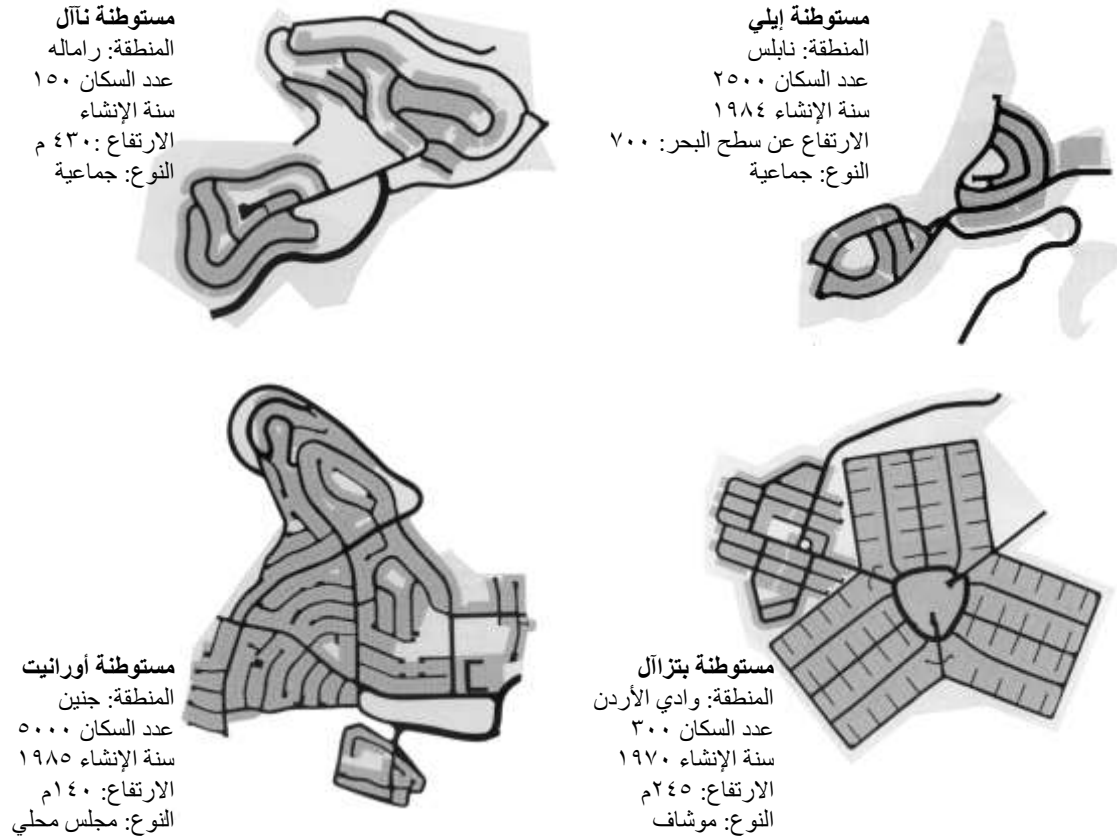
أما من ناحية النوع، فالمستوطنات مقسمة على أساس هيكلها الاجتماعي إلى ثلاثة أنواع: مستوطنات تعاونية ومستوطنات الجمعيات ومستوطنات حضرية وريفية منتظمة (شكل ٧).

- **المستوطنات التعاونية** وتمثل حوالي ٢٣ % من المستوطنات مقسمة إلى ثلاثة نماذج واضحة - وهي الكيبوتز، والموشاف التعاونية. وأهم ما يميز هذا النوع من المستوطنات هو قاعدتها الزراعية. وقد أسست أثناء السبعينات في المناطق المحددة لها طبقاً لخطة ألون. وتعد هذه المستوطنات النماذج الكلاسيكية لحركة العمل الصهيونية. وعلى أية حال، فقد بهتت هذه الفروقات منذ التسعينيات بسبب الأزمة الاقتصادية وتشعبت قاعدتها لتشمل الصناعة والسياحة.

- **مستوطنات الجمعيات** وتمثل حوالي ٥٠% من المستوطنات أغلبها في الشريط الجبلي والقدس. على عكس المستوطنات التعاونية، فهذا النوع بدأ خصيصاً للمناطق المحتلة، وبالتحديد كمبادرة من "جماعة المؤمنين". والإطار القانوني لها هو جمعية تعاونية مسجلة رسمياً تدار من قبل جمعيه عمومية وعادة تحتوي من ١٠٠-٢٠٠ عائلة. ومعايير قبول أعضائها صارمة (تتشابه في هذا مع الكيبوتز والموشاف) تتقرر عضويتهم بعد إجراءات تصفية محددة بقرار من الجمعية العمومية لضمان تجانس سكانها وانتمائهم الأيدولوجي. أغلب أعضاء هذا النوع من الطبقة المتوسطة من ذوي الياقات البيضاء يعملون في المدن القريبة.
- **المستوطنات العادية الحضرية والريفية** وتمثل حوالي ١٨% و ٩% من المستوطنات على التوالي. هذه المستوطنات ليس لها إجراءات خاصة للعضوية وتدار من قبل المجالس المحلية المنتخبة من سكانها. كقاعدة عامة، كلما كان عدد سكان المستوطنة أصغر كلما كان التجانس أعظم بين أعضائها (من الناحية الدينية والمستوى الاقتصادي، والمنشأ).

ويوضح الشكل التالي أمثلة مختارة لأنواع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية.

شكل (٧) أمثلة مختارة لأنواع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية



المصدر: رافي سيجال ٢٠٠٣

وأخيراً وليس آخراً قضية المكان. فبالرغم من تباين أنواع ومرجعيات تلك المستوطنات، فاختيار الموقع الدقيق لكثير من تلك المستوطنات لم يكن عشوائياً وإنما عسكرياً بالدرجة الأولى، كما أوضح (Weizman) ولخصها في عبارة

* يعرف المكتب المركزي للإحصائيات المستوطنة الحضرية بتلك التي يزيد عدد سكانها عن ٢,٠٠٠ نسمة، والريفية ما قل عن ذلك.

"عمارة القمم" حيث يختار الموقع على قمم التلال والجبال بإطلاله كاشفة لحركة الفلسطينيين. كما اختيرت مواقعها لتحرم الفلسطينيين من مصدرين حيويين وهما الأرض والماء، خاصة في وادي الأردن الذي يحتوي على تلك الموارد الحيوية. ويبدو من نمط توزيع المستوطنات أنها تتبع مبدأ الانتشار المكاني، فعلى الرغم من أن المسطح المبني للمستوطنات لا يزيد على ٣% من مساحة الضفة، إلا أنها تسيطر على حوالي ٤٢% منها، أي على ٣٠ ضعفا حاجتهم الفعلية "للتوسع المستقبلي". هذا يشير إلى علاقة سياسة النمو المنتشر بالسيطرة المكانية. وهي السياسة التي يقدر تكلفتها مركز البحوث الإسرائيلية للشئون الاقتصادية والاجتماعية بأكثر من ١٤ بليون دولار (أي ما يساوي ٣٥ ألف دولار لكل مستوطن).

٢/١/٤ المخططات العمرانية

توضح المخططات العمرانية التوزيع المكاني للأنشطة المختلفة وتحدد مناطق النمو لاستيعاب الزيادة السكانية. وفي إطارها الخارجي تحدد النطاق العمراني للنمو، فتزداد أهميتها بكونها المرجعية القانونية الوحيدة في الفصل فيما هو بناء قانوني أو غير قانوني. وهنا تحديدا تلعب المخططات العمرانية مع شريكاتها المستوطنات دورا مهما في منظومة السيطرة المكانية. فإذا مثلنا المستوطنات على أنها نقاط التحكم (control points) التي تقف وتراقب مفاصل الحركة وتحدد شكل الانتشار المكاني، فالمخططات تكون بمثابة المضاعفات المتركة لتجميع السكان (polygons) كما كان الحال في بنتوستانات جنوب إفريقيا ومحميات الهنود الحمر في أمريكا.

ومن المعروف أن مصداقية المخطط تتبع من حداثة متضمناته وملائمته للواقع، حتى صار التحديث كل ٥ سنوات مثلا عرفا وقانونا من بديهيات المخططات العمرانية. وعليه فكانت الأداة الأساسية الإسرائيلية للتلاعب في التخطيط الإقليمي (الذي هو أساس أية مخططات أخرى) هي ببساطة "الامتناع عن التخطيط"، فأخر مخطط إقليمي معتمد للضفة الغربية وحتى تنفيذ اتفاقيات أوسلو كان هو الموضوع عام ١٩٤٠، فإذا كانت المخططات الإلزامية التي رسمت عام ١٩٤٢ للمستويات الأدنى غير مناسبة عندئذ لأنها خطت إبان الاحتلال البريطاني، فهي قطعاً لم تعد صالحة اليوم. وأحد الأسباب الرئيسية لهذا هو التباين الشديد بين حجم السكان حينها وحجمه اليوم. فالمناطق التي كان يسمح بالبناء فيها عموماً هي تلك المتاخمة للكتلة المبنية، وتلك سرعان ما نفذت. في حين أن معظم مساحة الضفة الغربية مصنفة كمناطق زراعية أو محميات طبيعية يحظر البناء فيها. أضف إلى ذلك أن أصغر قطعة أرض مصرح للبناء عليها هو ١٠٠٠ متر مربع وغير قابلة للتقسيم. وبالطبع هذا لم يعد يتناسب مع التكدس السكاني الحادث اليوم والمصحوب بحظر البناء خارج الكردون. وكان أن قام الجهاز المركزي للتخطيط الإسرائيلي عام ١٩٩١ بترسيم الحيز العمراني لأربعمئة قرية عام ١٩٩١ مما نزع الشرعية عن أي بناء خارجها منذ ذلك الحين وأعطى المبرر لرفض أي تصريح بناء خارجه. * و تنطبق نفس هذه القيود أيضاً على القدس الشرقية.**

ويوضح الجدول التالي (جدول ١) التباين الشديد في الكثافة السكانية بين السكان الفلسطينيين وسكان المستوطنات الإسرائيلية من ٢٠٠٥ وحتى ٢٠٢٠ بفرض استمرار الأوضاع الراهنة.

* وقد استمر هذا الوضع حتى بعد تنفيذ اتفاقية أوسلو في المناطق (ج). كما أن الحيز العمراني للكتلة المبنية يكاد يتطابق مع حدود المناطق (أ) و(ب) مما يعني أن التوسع العمراني يقع في منطقة (ج) أي تحت النفوذ الإسرائيلي المباشر. (بتسليم ٢٠٠٢)
** صنف المخطط الموضوع للأحياء العربية في القدس الشرقية طبقاً لتسليم ٢٠٠٢ حوالي ٤٠% من الأراضي الصالحة للبناء داخل المدينة على أنها "مناطق مفتوحة" يحظر البناء فيها، مما يعني فعلياً أن الامتداد الوحيد الممكن (وليس من الضروري أن يكون مصرحاً به) هو الرأسي. أو سياسة التكتيف.

جدول (١) التباين في الكثافة السكانية بين الفلسطينيين والمستوطنين من ٢٠٠٥ وحتى ٢٠٢٠

السنة	السكان الفلسطينيين			سكان المستعمرات الإسرائيلية		
	السكان* (بالمليون)	معدل النمو %	الكثافة /ش/كم ^٢	السكان (بالمليون)	معدل النمو** %	الكثافة /ش/كم ^٢
٢٠٠٥	٢	٣,٢%	٩٠٣	٠,٤٤	١,٣%	١٨٨
٢٠١٠	٢,٣٤	٣,٠%	١٠٥٧	٠,٤٧	١,٢%	٢٠٠
٢٠١٥	٢,٧٤	٢,٩%	١٢٣٧	٠,٥٠	١,٢%	٢١٣
٢٠٢٠	٣,٢١	٢,٨%	١٤٤٨	٠,٥٣	١,١%	٢٢٨

* أخذ عدد السكان ومعدل النمو من التعداد الفلسطيني لعام ٢٠٠٥ والمساحة المحسوب لها الكثافة مناطق أ+ب
** أخذت التقديرات المتوسطة لمعدلات النمو طبقاً لمركز الإحصاء الإسرائيلي

المصدر: عمل الباحث

فالواضح أن حوالي مليوني نسمة فلسطيني (مقابل أقل من نصف مليون مستوطن) يقطنون منطقة تكاد تتساوى مع مساحة المناطق المحجوزة للإسرائيليين. هذا على الرغم من أن المناطق المصنفة أ+ب لم تعد تخضع فعلياً للسلطة الفلسطينية بعد الاجتياح الإسرائيلي لمعظم مناطق الضفة عام ٢٠٠٣. ولكن على أية حال فلو افترضنا تجميد بناء المستوطنات ومنع الهجرة إليها مع استمرار معدل النمو الطبيعي للفلسطينيين، فسوف تبلغ الكثافة الفلسطينية ٦ أضعاف الكثافة في الأراضي المحجوزة لليهود في الضفة الغربية عام ٢٠٢٠، هذا التزاحم بالطبع لن يتوقف فقط عند حدود المأوى، بل سوف يعني فعلياً تدهوراً شديداً في المرافق الاقتصادية (من صناعة وزراعة إلخ) مما يعني انهيار تام للنسبة المجتمعية للفلسطينيين. هذا الوضع سوف يحدث ببساطة لأن الأرض المتروكة للنمو الطبيعي للفلسطينيين لا تكاد تتوازي مع تنامي حاجتهم إليها، خصوصاً على طول شريط التلّ الغربي. فحدود تلك المناطق تكاد تتماثل مع حدود الكتلة المبنية للتجمعات الفلسطينية. فأغلب الأرض المتوفرة للبناء على حافات القرى تقع ضمن المنطقة (C). أي على الرغم من أن سلطة البناء والتخطيط حوّلت إلى السلّطة الوطنية الفلسطينية، فهو نقل لصلاحيه بلا معنى.

٣/١/٤ تنظيم استخدامات وملكية الأراضي

تؤثر استعمالات الأراضي على قابلية استغلال الموارد حيث تتحكم في نوع النشاط المصرح به ومن ثم درجة استغلاله واستنفاده للموارد الطبيعية. فإذا أضفنا له بعد الملكية (من ناحية عام أو خاص)، فإننا نصبح أمام ثنائي فعال في بسط السيطرة على المجال الحيوي لحياة البشر. وهنا تستخدم تلك الأداة في إطار السيطرة المكانية بحرمان الشعب الفلسطيني من مصدرين حيويين هو في أمس الحاجة إليهما: الأرض والماء. خاصة في وادي الأردن الذي تحتوي على تلك الموارد الحيوية. وقد ابتكر النازيون سابقاً مصطلح "مجال العيش" أو (Lebensraum) واستخدموه لتبرير احتلال مساحات شاسعة من أراضي الآخرين بحجة استخدامها مستقبلاً في التوسع الأفقي "لجنسهم الراقي". وفي الحالة الإسرائيلية فقد اختزنت "إسرائيل" أجزاء كبيرة من الأراضي وحظرت استخدامها على الفلسطينيين من خلال إطارين للتحكم في استخدام الأراضي: الحدود الإدارية والمخططات الإقليمية.

ففي الإطار الأول، يتبع المستوطنات ما يعرف بالحدود البلدية وحدود المجالس الإقليمية. * (تضم كأملك دولة كما سيلي توضيحه). هذا على الرغم من أن كثير منها حالياً يستعمله الفلسطينيون في الزراعة والرعي.

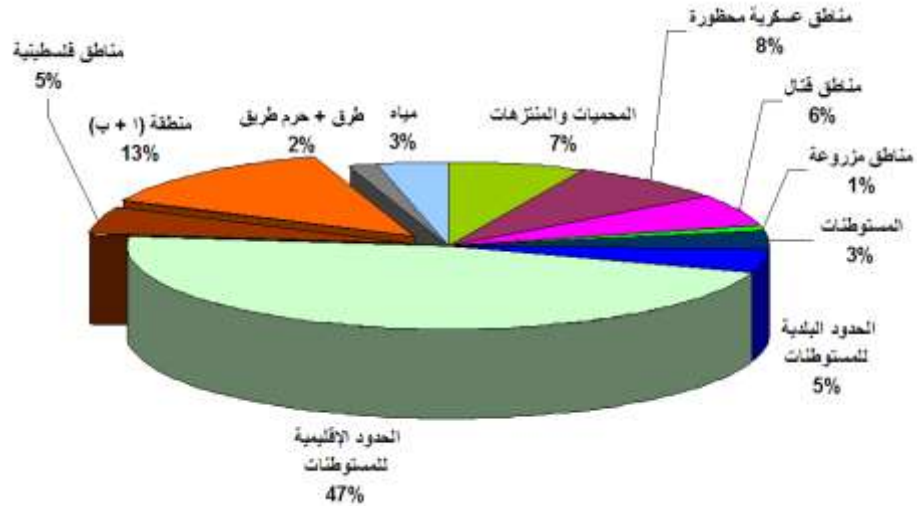
والإطار الثاني خارج تلك الحدود. فترتبط التنمية هناك بما يعرف بالمخطط الإقليمي الإلزامي. وهو مخطط لاستعمالات الأراضي معد إبان الاحتلال البريطاني ولم يحدث منوها. وفيه تصنف حوالي ٧% من مساحة الضفة الغربية كمحميات طبيعية ومنتزهات. فإذا احتاج الفلسطينيون المكسوسون في مدن وقرى الضفة الغربية للأرض والموارد – رفض طلبهم طبقاً لهذا المخطط. أما طلبات المستوطنات للتوسع على نفس الأرض فتقبل، حيث تقدم على أنها (تعديل) للمخطط

* الحدود البلدية لكل مستوطنة هي منطقة نفوذ اللجنة المحلية أو المجلس المحلي (على حسب منزلة كل مستوطنة)، وقد تشكل منطقة تخطيط خاصة (أي مناطق يصرح فيها للمستوطنين بالتقدم بمخططات لمجلس التخطيط الأعلى مباشرة، وإصدار رخص البناء لتوسيع المستوطنة). أما المجالس الإقليمية فتتضمن كل المناطق التي تقع بعد الحدود البلدية للمستوطنات (أي تقريباً كل الأرض التي سيطرت عليها إسرائيل أثناء سنوات الاحتلال) باستثناء المناطق الفلسطينية المصنفة "أ" و"ب" طبقاً لاتفاقيات أوسلو.

الإقليمي الإلزامي. كما يتيح القرار العسكري ٣٩٣ لسنة ١٩٧٠ للحاكم العسكري وقف البناء أو حظره في أي منطقة (للضرورة العسكرية). وعليه فتصنف العديد من الأراضي كمناطق قتالية بدرجات متفاوتة من الحظر. هذا "الجمود-المرن" في نظام التخطيط العسكري يخدم المستوطنات الجديدة من دون أن يحتاج لتغيير استعمالات الأراضي ليسمح بتوسّع فلسطيني.

ويوضح شكل (٨) نسب توزيع استعمالات الأراضي بالضفة الغربية أن إجمالي الكتل العمرانية الفلسطينية المصنفة على أنها مناطق "أ" أو "ب" لا تزيد عن ٢٠% من مساحة الضفة في مقابل ٤٧% كنطاق امتداد مستقبلي للمستوطنات.

شكل (٨) نسب استعمالات الأراضي بالضفة الغربية



المصدر: الباحث من خرائط GIS

وهذا يعيد للأذهان ما حدث في ناميبيا عام ١٩٦٤ في إطار مخطط استعمالات الأراضي حيث أعطت السكان السود ٤٠% من الأراضي مقابل ٤٣% للأقلية البيضاء وأبقت على بقية الأراضي كمحميات ومناجم. وبطبيعة الحال فقد سيطر البيض على جميع الأراضي الصالحة للزراعة واستعمروها بينما لم يترك للسود سوى عشرة مناطق غير قابلة للاستغلال اقتصادياً مما دفع السود للعمالة اليومية في ممتلكات البيض [١].

٤/١/٤ تخطيط شبكات الطرق

تمثل الطرق الأداة الأساسية في كفاءة وفاعلية منظومة السيطرة المكانية. فهي تربط بين النقاط المتطرفة (المستوطنات) ومواطن عملهم في حدود ١٩٤٨-مما يعني أن قطعها يعني القضاء على فرص بقاء تلك المستوطنات وعزلها. كما أنها - على عكس المفترض-تقطع أوصال الضفة الغربية وترسم حدوداً فاصلة بين تواصل الكتل العمرانية والغريب أن هذا الدور برز بوضوح بعد اتفاقية أوسلو، فكان من نتائجها الاتفاق على بناء نظام معقد من الطرق الالتفافية يلبي أربع حاجات رئيسية لوزارة الدفاع الإسرائيلية*:

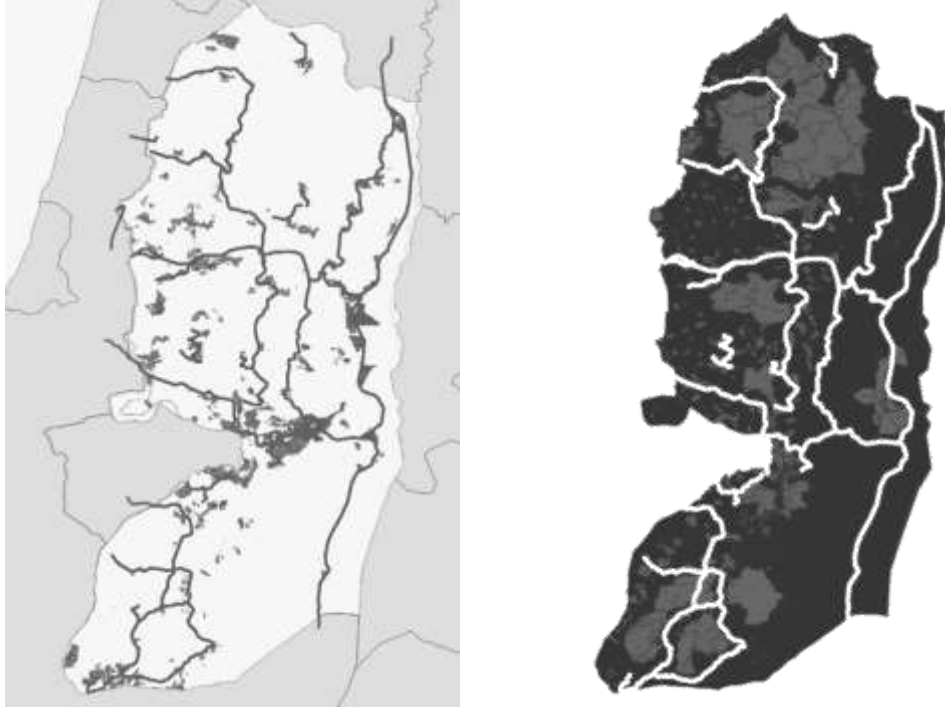
- للسماح للإسرائيليين بالسفر بدون اختراق المراكز السكانية الفلسطينية.
- للسماح للإسرائيليين بالسفر عبر الخط الأخضر بأقصر الطرق.
- الإبقاء على "نسيج داخلي من الحياة" لكتل المستوطنة الإسرائيلية.
- ضمان عدم المرور الفلسطيني للمستوطنات.

* ألا يعني ذلك ضمناً الاعتراف بشرعية المستوطنات وحسم مناقشة قضايا الوضع النهائي قبل بدايتها؟

وعليه فقد ابتكر الاحتلال ثلاثة أنماط من الطرق في الضفة الغربية لفرض السيطرة المكانية: (١) طرق للإسرائيليين فقط ويمنع من سواهم، (٢) طرق يمنع فيها مرور الفلسطينيين إلا بتصريح خاص، (٣) طرق يصرح للفلسطينيين بشكل مقيد بدون تصريح خاص.

وكان من نتيجة ذلك أن أصبح الفلسطينيون يدورون في الرحي لبلوغ غايتهم، مارين بالعشرات من نقاط التفتيش الثابتة والمتحركة ومعرضون للإهانة والإذلال وحتى إعادتهم أو اعتقالهم في كل نقطة. فتشير الدراسات أن المسافة التي يقطعها المستوطن في ١٥ دقيقة تحتاج من ٧-٨ ساعات ليقطعها الفلسطيني. وقد أصبحت بالفعل الضفة الغربية مقطعة الأوصال ويوضح الشكل التالي مقارنة بين تأثير هذه الأنماط على الترابط والتواصل في الضفة الغربية (شكل ٩).

شكل (٩) الطرق الالتفافية تحاصر وتعزل المناطق الفلسطينية (يمين) الطرق الالتفافية تربط المستوطنات (يسار)



المصدر: عمل الباحث

٥/١/٤ الحدود العمرانية (edges)

يعد الجدار الفاصل بالضفة الغربية مثالا صارخا على توظيف فكرة الحدود العمرانية لخدمة الفصل العنصري. فالحدود إن وجدت طبيعياً في صورة سلاسل جبلية أو موانع مائية يتعامل معها المخطط في الغالب بهدف تجاوزها ليذلل التواصل العمراني. وإن كانت بفعل المخطط فيلجأ لها لعزل أنشطة معينة غير مرغوب في مجاورتها (كالفصل بين المناطق الصناعية والسكنية). والذريعة الإسرائيلية لاستخدامه هي الأمن. والحقيقة أنه يستخدم لتأكيد محاصرة الفلسطينيين داخل حيز مكاني، كما كان في حالة ألمانيا الشرقية وفي جنوب إفريقيا. والمثير أن شارون كان من غير المقتنعين بجذواه ويراه حلاً فاشلاً تاريخياً.

ويرجع تاريخ الجدار لشهر يونيو ٢٠٠٢ عندما قررت حكومة "إسرائيل" إقامة جدار فاصل بهدف منع دخول الفلسطينيين إلى "إسرائيل" دون رقابة. ويتكون الجدار من أحد ثلاثة أشكال على حسب درجة المنع المطلوبة: أما سياج الكتروني، وإما جدران خرسانية مسلحة سابقة التجهيز على جانبي كل منها طريقان، وإما سياج شائك وأنفاق. ويصل متوسط عرضه إلى حوالي ستين متراً (شكل ١٠).

شكل (١٠) تصميم الجدار العازل وصورة توضح جانبية



المصدر: صور أرشيفية من شبكة المعلومات

وقد مر مسار الجدار المخطط بعدة تعديلات بقرارات من المحكمة العليا الإسرائيلية أو نتيجة لضغوط سياسية أمريكية أو من المستوطنين. وتشير العديد من الدراسات أنه يسجن أكثر من ربع مليون فلسطيني غربي وشرقي الجدار الرئيسي، وعند استكماله سيفصل الجدار بين ٢٠٠ ألف فلسطيني يسكنون في شرقي القدس وبين باقي الضفة الغربية. وسيتم فصل أكثر من مائة بلدة وقرية فلسطينية عن أراضيها الزراعية وتطويق حوالي ١٦% من مساحة الضفة. وفي آخر تعديل لمساره يمر في ويقطع كثيرا من أراضي الضفة الغربية خارج الخط الأخضر (أي في عمق الضفة). وقد تم الإبقاء على خاصية "الإصبعية" للجدار لتحيط بالمستوطنات وتضمها إلى أراضي ١٩٤٨. أما في منطقة القدس فيحيط الجدار الفاصل شرقي القدس ويفصلها عن باقي أراضي الضفة الغربية.

وإن كان الجدار حتمياً، فتحديد مساره يفترض أن يحقق وظيفته بأقل ضرر ممكن. إلا أن المراقبين يرون أن مسار الجدار تم تحديده مع تجاهل شبه تام لتأثيره على الفلسطينيين أصحاب الأرض بطريقة ملفتة. فهو يفصل بين أصحاب المزارع وقراهم التي يسكنون بها، وبين السكان وأماكن عملهم أو دراستهم بحيث يمرون يومياً على نقاط تفتيش مزعجة ومهينة.* وترى منظمة بت سليم (٢٠٠٧) "أن الاقتراح بحجة احترام الحدود البلدية والتفسيرات الأخرى التي أعطيت لهذه الخطوة توصل إلى نتيجة واحدة هي أن الاعتبار المركزي لاختيار المسار كان اعتباراً سياسياً وهو عدم استعداد الحكومة لاختيار أي مسار قد يسيء بالأسطورة التي تقول: القدس موحدّة وهي عاصمة "إسرائيل" الأبدية. بل أن هناك من يرى بأن تحديده قد تم باعتباريات لا تمت بصلّة بأمن الإسرائيليين أنفسهم."^{١٧} أفعلى سبيل المثال يشير مايكل سوركين (٢٠٠٥) أن أهم ما روعي في مسار الجدار هو (١) أن يشمل أكبر عدد ممكن من المستوطنات الواقعة غربه بهدف ضمها إلى "إسرائيل". و(٢) الامتناع من دفع الثمن السياسي الذي ينطوي عليه الاعتراف بالخط الأخضر كخط لحدود "إسرائيل".^{١٨}

أما عن علاقة الجدار بمنظومة السيطرة المكانية فهي معقدة بعض الشيء. فالثابت أن كثيرا من الدول لجأت لتلك الحواجز لمنع دخول الأعداء. والواقع أيضا أنه كان دائما يفضّل. فدوره في السيطرة ليس في قدرته على العزل وإنما في قدرته على إعادة توجيهه وتصفية الجموع من خلال بوابات تحكم. أما الجدار نفسه فيصعب استخدامه لتسطير خط بين ما هو "إسرائيلي" وما هو فلسطيني على جانبيه. وتلك إشكالية "إسرائيل" الكبرى في قضية الجدار. فهي تريد استخدامه كأداة فاصلة وموحدة في آن واحد. فتريده أن يفصل بين السكان غير المرغوب فيهم ومواطنيها في نفس الوقت الذي تريده أن يوحد أراضي مستوطنات الضفة مع أراضي ١٩٤٨، ولذلك فجاء مساره بهذا الشكل العجيب. فالجدار يجاور الخط الأخضر ولكن لا يطابقه! وهو يضم العديد من المستوطنات وليس كلها.

* على الرغم من أن "إسرائيل" قد أقامت بوابات على طول الجدار ليستطيع من بحوزته تصريح المرور، غير أن منظمة العفو الدولية ترى أن إسرائيل دأبت على استغلال قدرتها في منع استصدار تصاريح للحركة والتنقل للسكان الفلسطينيين من أجل إجبارهم على التعاون مع إسرائيل (أي العمالة) أو فرض عقاب جماعي على سكان بلدة معينة جراء هجوم نفذ ضد إسرائيليين. على أية حال فتحت الحصول على تصاريح من الإدارة المدنية لا يؤمن المرور عبر البوابات، إذ أن جميع التصاريح تلغى عند فرض "حصار محكم" على الأراضي المحتلة.

٢/٤ الأدوات التشريعية والمؤسسية

١/٢/٤ الملكية القانونية

لا شك أن من أدوات السيطرة المكانية على الأرض هو ببساطة: امتلاكها، فلا بد من أراضٍ شاسعة يتم نزعها انتزاعاً واستبدال ملكيتها رسمياً. ولكن ما السبيل إلى ذلك والضفة الغربية محتلة وسكانها موجودون؟

تفتق ذهن المحتل عن عدة صيغ تخطيطية قانونية تتيح له تنفيذ مخططاته. فمرة تحول الأرض إلى "أراضي دولة"، ومرة تصادرها "للضرورة العسكرية"، وتارة تعتبرها "ملكية متروكة"، وأخرى تنزع للمنفعة العامة. فعلى سبيل المثال، تم توفير الأرض المقامة عليها مستوطنة شيلو (تأسست عام ١٩٨٥) من ٧٤٠ دونم استولت عليها "إسرائيل" للضرورة العسكرية، و ٨٥٠ دونم أراضي رسمية، و ٤١ دونم صادرة للمنفعة العامة.^[١٥]

ولكي تلقي ظللاً قانونية لمشروعها، طبقت "إسرائيل" القانون الأردني بذريعة انه وفقاً لاتفاقية لاهاي، فهي ملزمة بأن تعمل وفق القانون الذي كان سارياً في الأراضي المحتلة قبل احتلالها. (وهي في ذات الوقت تفسر القانون بصورة ساخرة ومنحازة. وعندما يشكل هذا القانون عائقاً أمامها فلم تتردد في إلغائه بواسطة تشريع عسكري ثم تضع قواعداً جديدة لخدمة اغراضها.) ومن أشكال المصادرة ما يلي:

- **أراضي الدولة:** تنتقل ملكية الأراضي من الفلسطينيين إلى اليهود باستخدام آلية بيروقراطية معقدة (شبه) قانونية. عنصرها المركزي الإعلان والتسجيل، مستندة إلى القرار رقم (٥٩) لسنة ١٩٦٧ الذي يخول موفد قائد الجيش الإسرائيلي في المنطقة أخذ ملكية الأراضي المملوكة إلى "دولة معادية" وإدارتها تبعاً لتقديره. وقد استمر العمل بهذا القرار حتى عام ١٩٧٩ ثم تغيرت إجراءاته بعض الشيء حتى عام ١٩٨٤. وتقدر الأراضي التي حولت لملكية "إسرائيل" بحوالي ١,٥ مليون دونم، وحوالي ٩٠% من المستوطنات مبنية على أراضي من هذا النوع.
- **مصادرة الأرض للضرورة العسكرية:** رغم وجوب الحفاظ على الملكية الخاصة حتى تحت الاحتلال، إلا أن "إسرائيل" استخدمت ذريعة "الضرورات العسكرية" لمصادرة أراضي ثم تملكها للغير أو بيعها أو استخدامها في غير الأغراض العسكرية. وقد صادرت "إسرائيل" في الفترة من ١٩٦٨-١٩٧٩ ما يزيد عن ٤٧٠٠٠ دونم في الضفة تحت هذا المسمى. معظمها استخدم بالفعل في إنشاء مستوطنات إسرائيلية. ورغم الدعاوي القضائية التي كان أصحاب الأرض يرفعونها بوقف تنفيذ المصادرات، كانت المحاكم الإسرائيلية تتبنى وجهة نظر الجيش وترفض الدعاوي الفلسطينية* حتى حالة مستوطنة (الون موريه) حين طالب الفلسطينيون بوقف المصادرة وقدموا أدلة دامغة للمحكمة العليا كان من ضمنها شهادة رئيس الأركان الأسبق الذي قرر أن إنشاء هذه المستوطنة لا يخدم غرضاً عسكرياً محدداً للجيش، كما أن سكان المستوطنة الجديدة في شهادتهم للمحكمة رفضوا فرضية أن تكون المستوطنة مؤقتة أو أنها مقامة لتخدم غرضاً عسكرياً. وعليه فلم تجد المحكمة بداً من أن تقبل الطعن وتأمراً بإعادة الأراضي المصادرة. وكان من نتائج هذا الحكم أن تنبه الجيش ولم يعد يستخدم هذا المبرر في استيلائه على الأراضي الفلسطينية من عام ١٩٧٩ وحتى توقيع اتفاقية أوسلو عام ١٩٩٤. فما بين أغسطس ١٩٩٤ وسبتمبر ١٩٩٦، أصدر الجيش طلبات استحواذ لحوالي ٤٤٠٠ دونم من الأرض المملوكة للفلسطينيين لبناء سبعة عشر طريق النفاذ. ورغم الدعاوي القضائية التي كان أصحاب الأرض يرفعونها بوقف تنفيذ المصادرات لدعواهم بأن بناء الطرق الموصلة للمستوطنات لا يمكن اعتبارها ضرورات عسكرية، كانت المحاكم الإسرائيلية تتبنى وجهة نظر الجيش وترفض الدعاوي الفلسطينية.
- **الملكية المتروكة:** طبقاً لهذا القانون، فأى أرض تركها مالكوها أثناء أو بعد حرب ١٩٦٧ تعرف كملكية متروكة وتؤول إلى إدارة الوصاية على الأراضي المتروكة نيابة عن القائد العسكري في المنطقة. وللوصي الحق في أخذها وإدارتها كما يحلو له حتى وإن كان صاحب الأرض معروفاً ومسجلاً. ثم توسع التعريف ليشمل المقيمين في بلاد العدو. وقانوناً فالوصي يدير الأرض نيابة عن المالك بانتظار عودته كما أن عليه تعويضه عند عودته قيمة استغلال الأرض مضافاً عليها قيمة التضخم. ولكن في الواقع قلما حدث ذلك.
- **نزع الملكية للمنفعة العامة:** تنزع ملكية الأراضي في الضفة الغربية تحت بنود قانون أردني يحدد الاستخدامات والجهات المعنية بنزع الملكية. ويصرح القانون الأردني بشكل محدد بأن نزع ملكية الأرض مسموح به فقط لغرض المنفعة العامة. لذا فلم تستعمله "إسرائيل" على نطاق واسع لبناء المستوطنات، باستثناء حالة مستوطنة معال أدونيم التي أسست عام ١٩٧٥ على حوالي ٣٠,٠٠٠ دونم صادرتها من الفلسطينيين. ولكن "إسرائيل"

استعملت هذا القانون على نطاق واسع لبناء شبكة متكاملة من الطرق تخدم المستوطنات، توصل المستوطنات بعضها ببعض وبإسرائيل، متجنباً في أكثر الحالات المرور من خلال أو خدمة التجمعات الفلسطينية.

٢/٢/٤ نظام التخطيط العمراني

إن أهمية أيّ نظام تخطيطي هو أنه يهتم بتحديد استعمال الأرض المتوفرة للجمهور طبقاً لاحتياجاته وتصوّراته ومصالحه (ككل، وللأفراد الذين يشكلونه). والوثيقة التي تفصّل هذه القرارات هي **المخطط العام (outline plan)** الذي يقرّر نوع ومساحة وموقع وتقسيم كلّ وحدة أرض (إسكان، صناعة، تجارة، مؤسسات عامة، طرق، منطقة مفتوحة وما شابه). ويمثل نظام التخطيط الإطار العام للعملية التخطيطية حيث يقوم بتوزيع الأدوار المختلفة على المعنيين بالعملية التخطيطية. ويفترض فيه بالطبع العدالة والتوازن بين احتياجات فئات المجتمع المختلفة ومشاركتهم. أما في حالة الاحتلال، فمثله مثل سائر الآليات المطبقة في المناطق المحتلة، يعمل على مسارين منفصلين -واحد لليهود والآخر للفلسطينيين. فبينما يعمل النظام بشدّة لتأسيس وتوسيع المستوطنات، يتصرّف أيضاً بجِدّ لمنع توسّع من البلدات والقرى الفلسطينية ليظهر التناقض بين مصالح فئة وأخرى مما يصعب دمجها في نفس الإطار. فهل من الممكن أن يستخدم المخطط نفس النظام لغرضين متناقضين؟

نظراً لوضعية الضفة تحت الإدارة الأردنية قبل احتلال عام ١٩٦٧، فيطبق القانون الأردني رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ الذي يقسم التخطيط إلى ثلاث مستويات (إقليمي وعام وتفصيلي، بنفس الترتيب متدرجاً من الأعلى للأدنى). ومن المفترض أن يقوم بإعداد واعتماد المخطط مستويات تمثيلية أعلاها المجلس الأعلى للتخطيط ولجنة تخطيط المنطقة ولجنة التخطيط المحلية. وتمثل مجالس الوحدات المحلية للقرى والمدن جهات اعتماد المخططات.

لكن المحتل أدخل عدة تغييرات على هذا الإطار على مدار السنوات أفقدت الفلسطينيين أية سلطة فعلية. ففي عام ١٩٧١ صدر قرار الحاكم العسكري الإسرائيلي رقم ٤١٨ بنقل جميع صلاحيات القانون من وزير الداخلية إلى الحاكم العسكري للضفة. ثم تم استبدال جميع الموظفين الأردنيين والفلسطينيين في اللجان المختلفة بضباط من الجيش ومستوطنين [16] تم تحويل تبعية المجلس الأعلى للتخطيط إلى إدارة حكومية في مكتب الشؤون الداخلية بالجيش. وألغيت لجنة تخطيط المنطقة وتحولت صلاحيات مجالس الوحدات المحلية للقرى للجهاز المركزي للتخطيط. فلم يتبق للفلسطينيين من صلاحيات سوى مجالس المدن. وحتى هذه تم تحجيم دورها بطرق شتى. ويلخص الجدول التالي الفرق بين تشكيل الجهاز التخطيطي العام والإسرائيلي.

جدول (٢) مقارنة بين تشكيل الجهاز التخطيطي العام والإسرائيلي

الجهاز التخطيطي	العام	الإسرائيلي
الرئاسة	مدني	الجيش
التشكيل	فنيون، ممثلي الوزارات	ممثلي سكان المستعمرات، التنظيم الصهيوني العالمي، ممثلي الوزارات
الصلاحيات	محدودة	شبه مطلقة
الدعم	غير مدعوم	١٠-٣٠%
التمويل	موارد الدولة	الخارج

المصدر: حليبي وآخرون ١٩٨٥

إن الازدواجية هي قانون واحد يطبق بطريقتين. فرغم أن نفس النظام المسؤول عن التخطيط في المناطق الفلسطينية هو نفسه المسؤول عن التخطيط في المستوطنات، إلا أن المعايير المطبقة على كل منهما مختلفة (ومتعارضة) وتؤدي إلى مسارين مختلفين. ففي المسار الإسرائيلي، ترفع المخططات للتصديق إلى اللجنة الفرعية للمستوطنات (إحدى اللجان الفرعية في مجلس التخطيط الأعلى). ويحق للقائد العسكري الإسرائيلي في المنطقة طبقاً للقرار رقم ٤١٨ تعيين "لجان تخطيط خاصة" للمناطق المحددة تمتلك سلطات لجنة التخطيط المحلي وكذلك سلطات لجنة تخطيط المنطقة. طبعاً هذا البند يستعمل لخلق وحدات إدارية محلية مناظرة لتلك الفلسطينية وممكنة لإعداد وتقديم مخططات المستوطنات لمجلس التخطيط الأعلى ولمنح رخص البناء لسكانها. وتسمى حدود المنطقة التخطيطية للمستوطنة (وبمعنى آخر: منطقة النفوذ القضائية) في الطلب الصادر من قبل قائد الجيش في المنطقة. ولم يتح أبداً لمجلس قروي فلسطيني أن يشكل لجنة تخطيط خاصة.

وتعد الإدارات المحليّة اليهودية مخططاتها بالتعاون مع الإدارات المعنية (ومنها وزارة الاسكان والبناء وقسم مستوطنات بالمنظمة الصهيونية العالمية) وتتابع تنفيذها. وعندما تحصل الخطة على موافقة تمهيدية، ينشر ذلك في الصحف وتطرح للمناقشة العامة لأسابيع معدودة لإتاحة الفرصة للمتضررين إبداء رأيهم. ولكن عملياً، قدرة الفلسطينيين على الاعتراض محدودة. والسبب الرئيسي أن أغلب المشكلات التي قد تقود لجنة الاعتراضات لقبول اعتراض على الخطة تكون قد حلت سلفاً. فملكية الأرض، على سبيل المثال، تكون قد انتزعت قبل ذلك أثناء عملية تأمين الأرض. حتى إذا ما افترض أن ساكن فلسطيني علم بأن أرضه مقصودة لتوسع مستوطنة عند نشر الخطة سيفوته تاريخ الطعن لاعتبارات لوجستية بحته كصعوبة الوصول لمكاتب الإدارة المدنية لمراجعة الخطة، وارتفاع تكلفة تسجيل الاعتراض، وهكذا.

٣/٤ ملخص الأدوات التخطيطية المستخدمة في السيطرة المكانية

يظهر مما سبق كيف تم استخدام سبع أدوات تخطيطية في السعي لتحقيق السيطرة المكانية في حالة الضفة الغربية. واتضح أن نفس هذه الأدوات تستخدم على مسارين مختلفين لتحقيق أهداف مختلفة لكل فئة. بقي أن نشير إلى العنصر البشري الذي تعتبره "إسرائيل" سلاحاً استراتيجياً في سيطرتها المكانية على الضفة. فكل تلك الأدوات ما كان لها لتؤثر بغير حراك سكاني يواجه الثقل الديموجرافي الفلسطيني. وذلك الحراك البشري معروف أن دوافعه الرزق والأمن والأيدولوجية. وقد وضحنا دور الأيدولوجية في تكوين حركة "كتلة المؤمنين" الاستيطانية. والأمن وفرته اتفاقية أوسلو (نظرياً على الأقل). أما الأدوات الاقتصادية فتمثلت في الدعم المالي للإنشاءات ومواد البناء والإعفاء من الضرائب ومناطق التنمية الخاصة وغيرها من الوسائل التي تجعل كلفة الاستيطان أقل ٣٠% عن باقي المناطق.

ويخلص الجدول التالي الفرق في دور تلك الأدوات عند استخدامها التقليدي وعند استخدامها في فرض السيطرة.

جدول (٣) الفرق بين الدور التقليدي لأدوات التخطيط ودورها عند استخدامها في فرض السيطرة.

الأداة	خصائص النمط المكاني في الضفة	الاستخدام التقليدي	الاستخدام الإسرائيلي لفرض السيطرة
• التجمعات العمرانية الجديدة	منتشرة على الحدود وعلى القمم ومحيطاً بالمدن الفلسطينية الكبرى	امتصاص الفائض السكاني دعم الأنشطة الاقتصادية	الانتشار الاستراتيجي في أطراف الأرض المحتلة. محاصرة النمو العمراني للمحتلة أرضه. الدعم اللوجستي لوحدات الجيش
• تنظيم استعمالات الاراضي	محدودة للغاية (٤ أنشطة) وغير مرنة ولا تراعي النمو الطبيعي للفلسطينيين وعكس ذلك للإسرائيليين	الحد من تقارب الاستعمالات المتنافرة مراعاة ملاءمة الاستعمال للموقع	الحد من تنوع القاعدة الاقتصادية تقنين عمليات رفض التوسع العمراني
• قانون التخطيط العمراني/تعديل القانون واللوائح	يدار عسكرياً يُنهي مصادرة الأراضي الفلسطينية والاستيلاء عليها، في حين يمهّد لتوسيع كوردون المستوطنات	تنظيم العلاقات الادارية بين احتياجات السكان والجهة الادارية مراعاة المتغيرات	إضفاء صفة الشرعية القانونية للتمييز العنصري وتسييس عملية التخطيط طبقاً لأهداف السلطة الحاكمة
• تحديد الحيز العمراني وكردون المدن	يفصل بين المجالس الإقليمية ولجان التخطيط الخاصة	حماية الاراضي المحيطة (الزراعية خاصة) من الزحف العمراني منع الامتداد العشوائي	تحجيم النمو داخل الحيز فرض رفع الكثافة
• الجدران والحدود العمرانية	على طول الحدود الغربية والقدس وجزء من الحدود الشرقية – متداخلة	الحماية/الأمن غير محبذ لما تنطوي عليه من تقطيع لأواصل النسيج العمراني	ضم أراضي بصورة غير قانونية عزل مناطق يخشى من تأثيرها
• شبكات الطرق	طرق مصنفة تفصل المرور حسب جنسية المستخدم، مباشرة للإسرائيليين تربطهم بأعمالهم والتفافية للفلسطينيين تعقد عليهم حياتهم	ربط مناطق التنمية بصورة فعالة تقلل من الازدحام ومن زمن الرحلة	الالتفاف حول المناطق المكتظة بالسكان الأصليين ربط المستوطنات بمناطق العمل داخل الخط الأخضر
• المحفزات الاقتصادية ومناطق التنمية الخاصة	دعم المالي للإنشاءات ومواد البناء والإعفاء من الضرائب ومناطق التنمية الخاصة وغيرها من الوسائل التي تجعل كلفة الاستيطان أقل ٣٠% عن باقي المناطق	منح امتيازات لمناطق يرحى جذب التنمية إليها لمنفعة إقليمها المحيط	ضمان ولاء وشراء تخطيط وتوسعة المستوطنات خارج إطار القانون

المصدر: عمل الباحث

ويمكن تلخيص حصيلة دور هذه الأدوات في تحقيق الأهداف الموضوعية للسيطرة المكانية في المصفوفة التالية:

جدول (٤) المصفوفة حصيلة دور الأدوات التخطيطية في تحقيق أهداف السيطرة المكانية

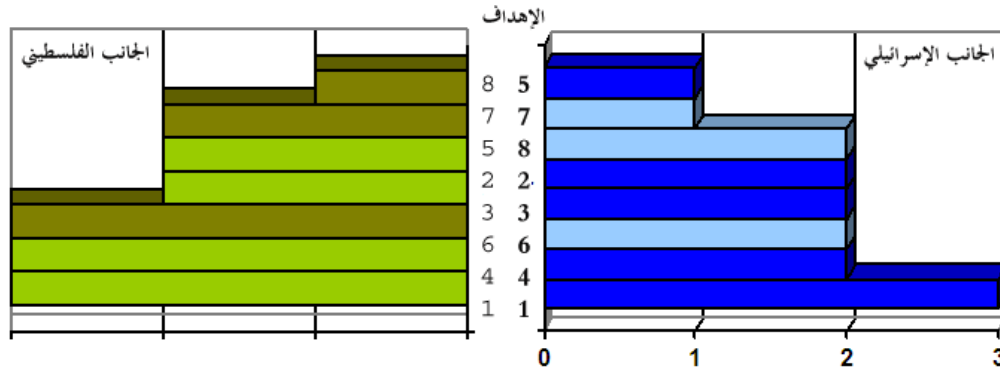
محصلة تحقيق الأهداف	الدعم الوجودي	الانتشار ومساحة للعيش	فرض واقع ديموجرافي وجيوسياسي	الأدوات التخطيطية	منع التواصل	تقييد ومراقبة الحركة	تحجيم النمو السكاني	إضعاف المصادر الحيوية	محصلة تحقيق الأهداف الإجمالي
٣	✓	✓	✓	①	✓	✓	✓		٦
٢		✓	✓	②	✓		✓		٤
٢		✓	✓	③	✓			✓	٤
٢	✓	✓		④	✓	✓	✓		٥
١		✓		⑤	✓		✓		٣
٢		✓	✓	⑥	✓		✓	✓	٥
١		✓		⑦	✓		✓		٣
٢		✓	✓	⑧	✓		✓	✓	٣
	٢	٨	٥		٧	٢	٦	٣	

المصدر: عمل الباحث

- ⑤ الجدران والحدود العمرانية
⑥ نظام التخطيط العمراني
⑦ نزع الملكية
⑧ المحفزات الاقتصادية

- ① التجمعات العمرانية الجديدة
② المخططات العمرانية
③ تنظيم استعمالات الأراضي
④ تخطيط شبكات الطرق

شكل (١١) هرم أهمية أدوات السيطرة المكانية في تحقيق الأهداف المزدوجة



المصدر: عمل الباحث

٥ نموذج السيطرة المكانية

مما سبق وطبقا لما أبرزته مصفوفة تكرار الأهداف في دراسة الحالة الفلسطينية، فيمكن تطوير تصور عن منظومة السيطرة المكانية باستخدام آليات التخطيط العمراني. كما يلي:

السيطرة المكانية هي محاولة لفرض وضع جغرافي يميز فئة قوية على فئة أخرى مستضعفة بحيث يضمن للفئة الأقوى التفوق المكاني ويتحكم لأقصى درجة في المقدرات المعيشية للفئة الأضعف. وهو ما يجعل ممارسته تختلف

عن إدارة النمو التي قد يجادل البعض بأن ما تمارسه "إسرائيل" هو نوع من ذلك. وبهذا التعريف نلاحظ أن من شروط تحول التخطيط من آلية لإدارة النمو والتنمية إلى أداة للسيطرة المكانية حدوث ما يلي:

- حدوث تقارب أيديولوجي وسياسي بين المخطط ومركز صنع القرار
- وجود فئتين متصارعتين غير متجانستين يعيشون جنباً إلى جنب في حيز مكاني واحد.
- الانفراد بتطويع أدوات تمكن المخطط من التلاعب في المقدرات المعيشية لصالح الفريق الأقوى.
- وجود نظام تخطيطي محكم ذو مرجعية قابلة للازدواج.

وفي حال توافر هذه الشروط، يعمل التخطيط العمراني بأهداف مزدوجة تصب في مجملها لصالح مشروع سياسي عنصري وفقاً لمسارين الأول يهدف إلى:

- منع التواصل بين الكتل العمرانية باستخدام الطرق والتلاعب بالحدود وغيرها
- تحجيم نموها السكني بشتى الطرق ومنها التطويق بالمستوطنات والعزل بالجدر وغيرها
- حجب أو إضعاف الموارد الحيوية للفئة المستضعفة كالأرض والمياه
- مراقبة وتقييد الحركة

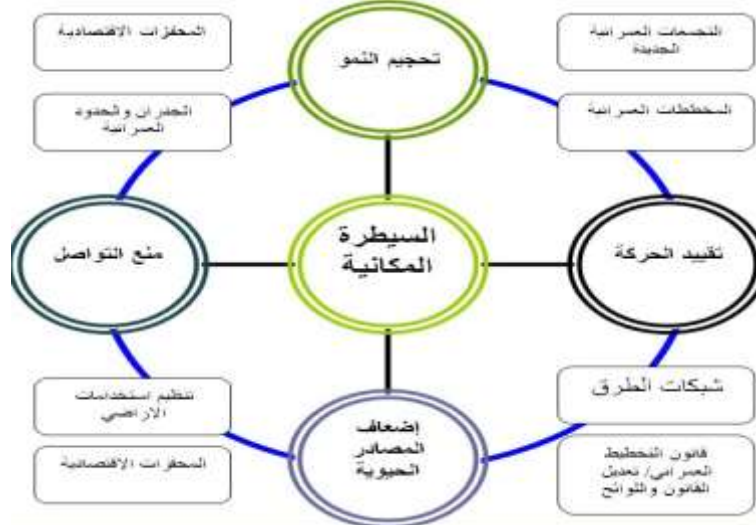
ويهدف الثاني إلى:

- تحقيق مبدأ الانتشار المكاني وتأمين مساحة وموارد للعيش
- محاولة فرض واقع ديموجرافي وجيوسياسي يضمن استدامة السيطرة
- توفير دعم لوجيستي لجيش الاحتلال

وتستخدم في تحقيق ذلك أدوات ترتب من حيث أهمية الدور الذي تلعبه (من الأهم للأقل) على النحو التالي: التجمعات العمرانية الجديدة -تخطيط شبكات الطرق -نظام التخطيط العمراني -تنظيم استعمالات الأراضي -المخططات العمرانية -الجدران والحدود العمرانية -نزاع الملكية -المحفزات الاقتصادية.

وتنشأ مرتكزات السيطرة المكانية من خلال هذه الأهداف الأربعة. فالسعي لتحقيق السيطرة المكانية يشمل السيطرة على الموارد، والنمو، والتواصل، والحركة. فإذا ما توافرت الرغبة السياسية لتحقيق تلك السيطرة من خلال القوة العسكرية، انعكس ذلك في تواجد مباشر للقوات في تلك المواقع التي تحقق هذه الأهداف. أما وإن كان التخطيط العمراني هو الأداة المطلوبة، فتستخدم أدواته وآلياته لذلك. وطبعاً الميزة في تفضيل (وتفصيل) التخطيط لذلك هو الصبغة الشرعية التي يضيفها هذا المنهج في كيان صورته الديمقراطية والمؤسسية هي ركائز وجوده (شكل ١٢).

شكل (١٢) ركائز السيطرة المكانية



المصدر: عمل الباحث

٦ النتائج والتوصيات

عرضت هذه الورقة كيفية تحول التخطيط العمراني إلى أداة تميز عنصري تستخدم نفس الأدوات والآليات التقليدية لتحقيق "السيطرة المطلقة" و"السيادة القوية" في نفس النطاق العمراني. وقد نتج عن دراسة حالة للضفة الغربية المحتلة ومقارنتها بما حدث في دولة جنوب إفريقيا من تطوير نموذج يبين ركائز السيطرة المكانية الأربعة وهي **تقييد الحركة** و**تجسيم النمو** و**منع التواصل** و**إضعاف مصادره الحيوية**.

وقد أبرزت هذه الورقة عدة نقاط:

- أن بعضاً من الأدوات التخطيطية التي تستخدم في محاولة فرض السيطرة المكانية على الأرض تستغل حالة الفراغ التخطيطي الناشئ عن توقف تحديث المخططات من جهة، وغياب تشريعات تخطيطية منصفة من جهة أخرى.
- أن السيطرة المكانية التي لا تتحقق قسراً بالطرق القهرية العسكرية (بالتواجد الفعلي للقوات على النقاط والخطوط الاستراتيجية)، يمكن تحقيقها بأدوات التخطيط العمراني الحويذة ظاهرياً لتحقيق أهداف جيوسياسية تحجم النمو وتقطع التواصل وتحرم الاستفادة من الموارد.

وبالتالي

- فإن التخطيط للسيطرة المكانية ليس نظرياً فقط، بل هو **وارد وواقعي** ويحدث عند وجود حالة **صراع فئوي مكاني** يتاح فيه للفئة الأقوى التحكم في الأدوات التخطيطية.

وعلى الرغم من خصوصية التخطيط العمراني تحت الاحتلال أو تحت النظم العنصرية، فنتائج هذه الدراسة قابلة للتعميم في غيرها من النظم لاستنباط **بعض التوصيات**:

فاستخدام نفس الأدوات بأهداف مزدوجة وارد في أية حالة تسيطر فيها فئة على فئة أو فريق على فريق. ورغم أن للتخطيط العمراني التقليدي أهدافاً لا تتوافق وفكرة السيطرة لفئة على الأخرى أو لفريق على فريق آخر، فميل موازين القوى لصالح فريق منهم، وامتلاكه وانفراده بمفاتيح التوازن الاجتماعي (أدوات التشريع والرقابة والمحاسبة) يتيح للفريق الأقوى استخدام التخطيط في قهر الفريق الآخر. وهذه نتيجة في غاية الأهمية حيث تلمح إلى إمكانية تكرار استخدام التخطيط للسيطرة المكانية القوية في دول أخرى بها تنوع عرقي أو ديني مع امتلاك لمفاتيح التوازن الاجتماعي (كالعراق أو سوريا أو اليمن أو السودان أو لبنان -إن تمت الغلبة السياسية لفصيل)، أو حتى تباين طبقي شديد (كسائر البلدان النامية) ينعدم معه مشاركة الفئة الأضعف في رسم السياسة التخطيطية. وما يتبع ذلك من إهدار لنزاهة المهنة وتحطيم لأسس العدالة المجتمعية. عندها قد نكون أمام مخططات عمرانية تخدم أصحاب أراضي بعينهم ومشروعات قومية تنموية وهمية طرق ليست مصممة للصالح العام ومدن جديدة للمحظوظين فقط وهكذا.

وعليه ولتجنب ذلك يوصى بما يلي:

- مراجعة المنطلقات التي تقوم عليها التشريعات والهيكل التخطيطية.
- تحديد الفئات المهمشة غير الممثلة والعمل على إشراكها مؤسسياً وفعالياً في العملية التخطيطية.
- مراعاة التوازن المكاني في توزيع الأنشطة والخدمات والمرافق بحيث تتجانس النسب بقدر الإمكان مع فئات المستفيدين.
- الحد من ظاهرة الكنتونات القوية الأخذة في الانتشار في كافة الدول العربية وتأكيد تضمينها (إن كان لا بد من تواجدها) لمناطق إسكان متنوع الدخل في نفس الحيز المكاني.
- العمل على دراسة وكشف حالات السيطرة المكانية المستخدمة فيها التخطيط ووضعها تحت المجهر.

references

- [1] Bruce Frayne 2000. "Political Ideology, Social Change, and Planning Practice in Namibia" in Journal of Planning Education and Research 2000; 20; 52
- [2] Lindsay Bremner 2005 . Border/Skin. in Against the Wall, edited by Michael Sorkin. The New Press – New York.
- [3] Bruce Frayne 2000. "Political Ideology, Social Change, and Planning Practice in Namibia" in Journal of Planning Education and Research 2000; 20; 52
- [4] Under the rubble: House demolition and destruction of land and property. Amnesty International May 2004 AI Index: MDE 15/033/2004
- [5] Gush Emunim, Master Plan for Settlement in Judea and Samaria (in Hebrew) (1980)
- [6] Matitياهو Drobless, The Settlement in Judea and Samaria – Strategy, Policy and Program (in Hebrew) (Jerusalem: World Zionist Organization, September 1980), p. 3.
- [7] Geoffrey Aronson: Creating Facts; Israel, Palestinians and the West Bank (Washington: Institute for Palestinian Studies, 1987), p. 71.
- [8] Sharon Rotbard "Wall and Tower" in. A Civilian Occupation: The Politics of Israeli Architecture. Rafi Segal and Eyal Weizman (ed). 2003. Babel and Verso Publications. New York
- [9] Oren Yiftachel 2002. The Power of Planning: Spaces of Control and Transformation. Edited by Oren Yiftachel. Kluwer Academic Publisher.
- [10] Rafi Segal and Eyal Weizman (ed). 2003. A Civilian Occupation: The Politics of Israeli Architecture. Babel and Verso Publications. New York
- [11] Oren Yiftachel 1996 . The Internal Frontier: Territorial Control and Ethnic Relations in Israel in: Regional Studies, Volume 30, Issue 5 August 1996 , pages 493 - 508
- [12] B'Tselem, LAND GRAB: Israel's Settlement Policy in the West Bank May 2002
- [13] Yehezkel Lein and Alon Cohen-Lifshitz 2005. Under the Guise of Security Routing the Separation Barrier to Enable the Expansion of Israeli Settlements in the West Bank. Published by B'Tselem – The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories and BIMKOM Planners for Planning Rights. 2005
- [14] Michael Sorkin (ed). 2005. Against the Wall. The New York Press
- [15] Usamah Halabi, Aron Turner and Meron Benvenisti, Land Alienation in the West Bank: a Legal and Spatial Analysis (Jerusalem: The West Bank Data Project, 1985)
- [16] Order Concerning the City, Village and Building Planning Law (Judea and Samaria) (No. 418), 5731-1971, in Planning, Building and Land Laws, pp. 239-250.
- [17] المستوطنات الإسرائيلية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية على الأراضي الفلسطينية وقطاع العمل - وزارة العمل وحدة السياسات والمشاريع كانون ثاني ٢٠١٤
- [18] Eyal Weizman. 2007. Hollow Land: Israel's Architecture of Occupation, Verso
- [19] Zvi Efrat (2010). About Politics and Architecture of New Towns in Israel. Fourth INTI conference, New Towns & Politics

Planning for Spatial Dominance

Ayman M Ismail

Professor, Urban and Regional Planning
Faculty of Engineering – Fayoum University

Abstract:

Among the traditional noble goals of planning is the “betterment of life in human communities through the spatial and demographic balance (both between activities or groups)”. Often associated with planning values in democratic systems is the equality between humankind, class justice in socialism. Insofar that, some planners have equated their roles with a ‘defense lawyer’ representing the oppressed and marginalized in the face of market and capital forces. Planners have used and invented many mechanisms and tools to achieve these puritan goals such as, land uses zoning, to private property protection legislations, eminent domain, road planning, standardization of systems and other well-known physical planning tools aimed at achieving overall public good and the advancement of society. However, what is less common is the use of planning to oppress, dominate, or to contain a group. It is also not clear how the same tools that are used for noble planning causes can be twisted to suit racial or ethnic ideology. This paper shows how a purely technical physical planning system can be turned around to fulfill an apartheid-saturated political agenda. The *same* tools can be simultaneously used to achieve interest of a few and guarantee maximum spatial control of another. The concept and definition of spatial domination, its objectives and instruments is introduced and discussed. The role of each planning tool in achieving spatial control is researched through a case study of the occupied West Bank. The aim is to find a relationship between the use of physical planning tools and the aims of spatial domination and geopolitical control. The methodology reviews and compares the experience of planning in South Africa during apartheid and devised planning tools used for the imposition of spatial control. The paper tracks the status of planning in the West Bank in military, ideological and strategic eyes. Mechanisms and instruments used in trying to impose control tireless spatial even with the talk about peace. Finally the paper offers a conceptual model of the spatial domination, its components and objectives and shows how much each tool promotes spatial control. The paper relies on data from secondary sources because of the complexities of tracking data first hand in Palestine.

Keywords:

Spatial control, urban planning, racial planning, planning tools, the occupied West Bank.